



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السابعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأربعاء 15 نوفمبر 2000

فهرس

* الاستماع إلى ردود السادة :

- عبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.
 - عبد العزيز بلخادم، وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية.
 - عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية.
- عن تساؤلات السادة النواب وانشغالاتهم، خلال مناقشة الميزانيات القطاعية ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2001.

* ملحق : أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العلنية التاسعة والعشرين المنعقدة يوم الأربعاء 15 نوفمبر 2000 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة السادة:

- عبد الوهاب دريال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

- عبد العزيز بلخادم، وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية.

- عبد اللطيف بن أشنهو، وزير المالية.

تابعتم، كما تابعت شخصيا طيلة الأيام الماضية، جميع مداخلات الإخوة والأخوات النواب، ولم يتعرض القطاع الذي أشرف عليه إلا لسؤال واحد، طرحه السيد عمر مخلوف، فأشكره على اعتنائه وعلى طرحه للتساؤل الشامل عن هذا القطاع، كما أحب أن أؤكد أن كثيرا من الأخوات والإخوة النواب اتصلوا بي قائلين إنهم لم يتعرضوا لهذا القطاع بالتساؤل، لأنهم يشعرون أن القطاع لهم ومنهم، وبهذه الحقيقة أشعر دائما بالاعتزاز أكثر بالانتماء إليهم، فأشكرهم على ذلك (تصفيق).

إن الميزانية المخصصة لهذا القطاع، ميزانية بسيطة ومتواضعة -رغم أن هذا القطاع أنشئ كما تعلمون منذ مدة قصيرة فقط، تزامنت مع تنصيب هذا المجلس - لم تتغير إلا في هذه السنة (2001)، وقد كانت تقدر دائما بمبلغ لو ذكرته لكم لتعجبتم وهو 20 مليون دج، تمكنا من تحسين ميزانية هذا القطاع في قانون المالية التكميلي لسنة 2000 الذي صوت عليه هذا المجلس الموقر، حيث أدخلنا عليه تعديلات جديدة بمعدل 43,22٪ ما بين ميزانيتي سنتي 2000 و2001. أما بين الميزانية التكميلية لسنة 2000 وميزانية 2001

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة الوزراء ومساعدتهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة الاستماع إلى ردود السادة الوزراء المكلفين بالقطاعات المختلفة. ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، فليفضل مشكورا.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة والسيدات النواب المحترمين،

زملائي أعضاء الحكومة،

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

هذا الاحتياج الدائم إلى التفهم، وتوفير الإمكانيات والمساعدات المستمرة بكل أشكالها، هو ما يحتاج إليه هذا القطاع من أجل أن يؤدي المهمة الموكلة إليه. بالمناسبة، لقد كثر الكلام عن أن العمل بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية لا بد أن يكون متكاملًا، وهو ما يريده ويسعى إليه الجميع، وقد أكد فخامة رئيس الجمهورية هذا المعنى في مجلس الوزراء في شهر مارس 2000 عندما حدد مرجعية العلاقة كما ينص عليها القانون، وأكد الطابع التكاملي بين المؤسسة التشريعية والحكومة. ومن أجل تحقيق معنى التكامل بين المؤسستين فإنني أقدر أن مهمة المؤسسة في التشريع والرقابة مهمة ثقيلة جدا ومسؤولية في منتهى الأهمية في حياة البلاد، ذلك أن عملية التشريع تنصب كلية على تنظيم المجتمع في كل ميادين النشاط. وإن عملية الرقابة تنصب كلية على الأداء التنفيذي من أجل تحقيق الأهداف التي تسطر في الحكومة وتناقش ويتم التصويت عليها في مجلسكم الموقر.

ومن أجل أن نعطي معنى التكامل في التشريع منحي ممارساتنا حقيقيا وتطبيقيا وملموسا، اتخذنا مجموعة من الإجراءات، رغم أننا نعلم أن العلاقة بين البرلمان والحكومة ينظمها أولا الدستور، وثانيا القانون العضوي - كما تعلمون- المنظم للعلاقة بين الغرفتين، والنظامان الداخليان للغرفتين والمرسوم الذي يحدد صلاحية الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان. ومهما كان القانون دقيقا وواضحا ومتكاملا، إلا أن الممارسة العملية غالبا ما تبين أن هناك حاجة ماسة إلى الإبداع والإضافة، وهو ما نحاول القيام به. لقد نظمت، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، في هذا الإطار الندوة الماضية، وبالمناسبة أشكر كل من دعمها وساندها وشارك فيها وعمل من أجل إنجاحها، كما أشكر خاصة السيد رئيس الحكومة الذي خصص لها ميزانية، لأنه لا يوجد في ميزانية الوزارة هذا الغلاف المالي، وأشكر مرة ثانية زميلي وزير المالية الذي لم يتردد في تدعيم هذه الندوة كلية، وقد كان الغرض من تنظيمها تعميق النقاش والفهم من أجل إيجاد سبل إضافية لتوظيف هذه الصلة القوية -والحمد لله رب

فإن مقدار ارتفاع ميزانية القطاع يتجاوز نسبة 50٪. وبهذه المناسبة أود أن أتقدم بالشكر، بصفة خاصة، إلى جميع أعضاء الحكومة على تفهمهم هذه الزيادة، كما أشكر السيد وزير المالية على تفهمه الكامل انشغالات هذا القطاع. وأنتهز الفرصة بالمناسبة لأذكر أن هذه الميزانية المتواضعة طبيعية جدا، لأن مفهوم أداء دور هذه الدائرة ما يزال يكتنفه الكثير من الغموض، خاصة وأن هذا الدور جديد، يحتاج إلى الكثير من الفهم وإلى كثير من البيان حتى بالنسبة إلى المحيط الذي تتعامل معه هذه الدائرة الوزارية.

وأنتهز الفرصة أيضا لتوضيح بعض الأمور لعلها تساعدنا في الحوار المستمر بين هذا المجلس الموقر وهذه الدائرة، لرفع الكثير من اللبس وطلب المساعدة من أجل الارتقاء بأداء هذا القطاع لخدمة مؤسسات الدولة الجزائرية، فقد حسب البعض أن هذه الدائرة دائرة إجرائية أو أرادوا أن تكون كذلك وحسب، وهي ليست كذلك، لا في الدستور ولا في القوانين المنظمة للعلاقات بين البرلمان والحكومة، وقد حسبها آخرون أو أرادوها دائرة نقابية تمثل هذا في ذلك، وتمثل ذلك في هذا، وهي ليست كذلك أيضا، وربما حسب البعض الآخر، أنها مجرد اكتمال لدائرة يجب أن تكتمل، وهي أيضا ليست كذلك. تسند إلى هذه الدائرة الوزارية كما تعلمون مسؤولية أفقية تتطلب وتحتاج إلى الكثير من الإقناع ومن التكوين والفهم، كما تحتاج إلى استمرارية الحوار الدائم وغير المنقطع، والتفهم الكلي، وأحسب أن هذا الطريق مفتوح، والحمد لله رب العالمين، خاصة بمساعدة هذا المجلس الموقر رئاسة، ومكتبا وهاكل ونوابا، والحوار، في تصوري، هو الطريق الأصوب والأسلم إلى أداء المهمة المنوطة بالحكومة والبرلمان، حتى تستطيع هذه الدائرة الانتخابية أن تؤدي مهامها وتحقق أهدافها بشكل واضح. ذلك أن أول برلمان تعددي في تاريخ البلاد، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات في الدستور لأول مرة في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية، يحتاجان إلى كثير من التفهم والتنسيق، ويتطلبان في تصوري عملا بيذاغوجيا أصيلا وعميقا وموضوعيا وعلميا. إن

مثلا، لجنة الفلاحة ولجنة التربية ولجنة الاقتصاد وغيرها، وكذلك مع مجلس الأمة في بعض اللجان.

كما أنتهز هذه الفرصة لإعلامكم باسم الحكومة أن جميع الإخوة الوزراء على استعداد دائم للاستمرار في تنفيذ هذا البرنامج، وتلبية حاجات النواب وطلباتهم في كل وقت دون تردد. كما أود أن أؤكد باسم الحكومة أيضا، أن الإخوة الوزراء على استعداد -وقد قمت شخصيا بزيارات إلى كل الإخوة الوزراء واحدا واحدا- مستمر لفتح أبواب الوزارات لهم من أجل إعطائهم إلى كل المعلومات عن كل القطاعات التي يشرفون عليها. واستمرارا أيضا في هذا الحوار والتفهم طلبت رسميا من السيد رئيس الحكومة مؤخرا تنصيب شبكة إعلام داخلية (أنترنت) بين البرلمان والحكومة حتى يستطيع النائب أن يتحصل وهو في مكتبه على جميع المعلومات من أية وزارة شاء، كما يستطيع أي عضو من أعضاء الحكومة أن يعرف كيفيات سير الأشغال في كل مصلحة من مصالح البرلمان، دون مضيعة للوقت، وقد قررت شخصيا وآليت على نفسي منذ أن توليت مهام هذه الدائرة الوزارية أن أحضر جميع نشاطات الغرفتين الرقابية والتشريعية في جميع مراحلها، حتى أتمكن من تقديم الخدمة التي أستطيع أن أقدمها السادة النواب. كما عملنا منذ أن تولينا هذه المسؤولية على مساعدة السيدين الرئيسيين وبتفهم كامل وسعي جاد منهما على تحريك آلة اللجنة المتساوية الأعضاء من أجل إنهاء المواضيع العالقة والخاصة بالعلاقات بين الغرفتين وبين الحكومة. وقد استطعنا بفضل الله سبحانه وتعالى، ثم بفضل جهود مسؤولي الغرفتين، أن نحقق تقدما معتبرا في هذا الشأن.

إن الميزانية المتواضعة التي خصصت لهذا القطاع تبدو طبيعية -كما قلت- لأن مهام الحوار والاستقبال والتشريفات قد يعتقد البعض أنها لا تتطلب الكثير من المصاريف، لكن أقول لكم إن مهمة العلاقات تتطلب الكثير من النفقات وقد لا تظهر آثارها في شكل إنجاز مادي ملموس كما هو الحال في جميع القطاعات، ولكنها

العالمين- الموجودة بين البرلمان والحكومة، وقد توصلت هذه الندوة فعلا إلى مجموعة من التوصيات الهامة جدا، وبالمناسبة ستصل كل عضو من البرلمان بغرفتيه كل أشغال هذه الندوة إلى مكتبه في كتلته البرلمانية، أو في صندوقه البريدي.

ثانيا، من أجل تحقيق معنى التكامل في التشريع -لأن عملية التشريع في تصوري ليست عملية بسيطة إنما هي خطيرة جدا بمعنى هامة جدا- يتطلب من النائب أن يكون على علم ودراية بمجموعة المعلومات التي تهم موضوع التشريع في مختلف القطاعات. وأعلم، وقد كنت نائبا، أن انتقال المعلومات إلى السادة النواب يحتاج إلى كثير من الإضافة والترقية، حيث لا يمكن الصحافة وحدها أن تشكل مرجعا أساسيا لمعلومات النائب من أجل نقل انشغالات المواطنين، وتكريسها في أحكام القانون، ومن ثمة فقد أصدرت الحكومة تعليمة إلى كل أعضائها، وكذا إلى جميع السادة الولاة، من أجل تسهيل مهمة النائب للقيام بالتزاماته التي تفرضها عليه المادة 100 من الدستور، كما أننا بصدد إعداد تعليمة ثانية، على مستوى الحكومة، تسهل أكثر عملية إيصال المعلومات التي يريد السادة النواب الحصول عليها بخصوص جميع القطاعات.

وبالمناسبة فقد شرعنا منذ الدورة الماضية في فتح المجال واسعا، أمام اللجان الدائمة للغرفتين كل في قطاعات تخصصها، وهذا بعد التحاور والتشاور مع رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة، اللذين أشكرهما بهذه المناسبة، لدعوة السادة الوزراء إلى تقديم سياسات هذه القطاعات والمعلومات المتعلقة بها إلى السادة النواب بعيدا عن عمليتي التشريع والرقابة، حتى يتزود النائب مباشرة من المصدر الأساسي الصحيح للمعلومات، حتى يقوم بعملية التشريع وهو على علم كامل يقيني بمصدر المعلومات الصحيح، وثانيا فيقوم بعملية الرقابة وهو على بينة من أمره في الموضوع الذي يتسأل عنه، وقد قامت مجموعة من الوزراء في الدورة الفارطة، مع زملائهم رؤساء اللجان بمبادرات، أذكر منها،

أشكركم أخيراً، لأن هذه الأسئلة تمكنني من إعلام أعضاء المجلس الشعبي الوطني، ومن خلالكم الرأي العام الوطني بالطريقة الأكثر شمولية وشفافية في قضايا تهمننا جميعاً وتعني المحاور والعمليات الكبرى للدبلوماسية الجزائرية، وبذلك يقام حوار أتمناه منتظماً ودورياً مع مجلسكم الموقر فيما سيأتي من الأيام، إن شاء الله.

وأود في هذا الإطار أن أعطي بعض الإيضاحات الوجيهة، لأن الوقت محدد في هذه الجلسة، على أمل أن أدرج الأجوبة عن التساؤلات التي طرحها السادة النواب في المحاور الكبرى الآتية:

- 1 - الوضع في الشرق الأوسط وفي فلسطين المحتلة.
- 2 - العلاقات مع إفريقيا.
- 3 - العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.
- 4 - الحوار مع الحلف الأطلسي.
- 5 - المنظمات غير الحكومية.
- 6 - الأسئلة المتعلقة بجاليتنا المقيمة في الخارج.
- 7 - دور الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية.

1 - لقد عبر السادة النواب في مداخلاتهم عن حزنهم وعميق انشغالهم لتطورات الوضع في الشرق الأوسط، وخاصة المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني الشقيق جراء الاعتداءات التي يقترفها الجيش الإسرائيلي على إخواننا الفلسطينيين العزل.

وأود أن أذكر في هذا المقام، بموقف الجزائر الثابت تجاه القضية الفلسطينية، وأنا لا أعتقد أن يشك أي واحد في سند الشعب الجزائري ودعمه للشعب الفلسطيني، لأكثر من سبب، والكلام ليس موجهاً إلى الإخوة أعضاء المجلس الشعبي الوطني، لأن البعيد قبل القريب يعرف دعم الجزائر للقضية الفلسطينية، من عهد الشقيري وقبل أن يؤسس تنظيم فتح الذي كان له شرف الولادة في الجزائر، إلى البارحة وإلى اليوم وإلى غد إن شاء الله.

وهذا الدعم يمكننا أن نجعله في تعاون بناء إلى الآن، مما جعل العلاقات بين الثورة الجزائرية والثورة

في تصوري تنعكس إيجاباً على حسن أداء البرلمان مهمتي التشريع والرقابة، وتنعكس في الدور التكاملي بينه وبين الحكومة بشكل مستمر. ولهذا فإنني ما أزال وسأبقى أطالب بحسن التفهم والمساعدة، حتى نستطيع أن نرسم أعرافاً نافعة خادمة لهذا الوطن، وخادمة لمؤسسات الدولة.

أشكركم على حسن الاستماع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكراً للسيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية.

السيد الوزير: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

أيها الإخوة والأخوات، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني ويشرفني أن أشارك في النقاش الذي يدور في رحاب مجلسكم الموقر بمناسبة دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2001

لقد تفضل السادة النواب بطرح أسئلة عديدة عن قضايا متعلقة بسياستنا الخارجية.

اسمحوا لي قبل كل شيء أن أتوجه إليهم بالشكر الجزيل على ما أبدوه من اهتمام وعناية صادقة بقضايا هامة متعلقة بسياستنا الخارجية.

أشكرهم في المقام الثاني على منحهم إياي فرصة مخاطبة مجلسكم الموقر لأول مرة منذ استلامي مهامتي، إذ يمكنني ذلك من التعبير لكم عن سعادي بوجودي بين منتخب الشعب ضمن مجلس كان لي شرف الانتساب إليه ثلاث عهديات متتالية.

يتمثل موقف الجزائر إذا انتهت هذه المسائل الثلاث في المطالبة بإرجاع الحقوق إلى أصحابها والتي بإمكانها أن توصل المنطقة إلى سلام شامل وعادل. وهذا الحل هو الذي يمكن من مناقشة قضية السلام وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

طبعاً، في هذا المجال علينا ألا نستضعف مساهمة الجزائر في دعم الشعب الفلسطيني، وعلينا أيضاً أن ندرك على الإطلاق، وهذا ماجاء في خطاب السيد الرئيس عندما طرح السؤال في الكلمة الختامية التي ألقاها في مؤتمر القمة الإسلامية منذ يومين في الدوحة، عندما قال: قد يسألنا أحد؛ اجتمعتم أول مرة في 1969 على إثر الحريق الإجرامي الذي نشب في المسجد الأقصى وها أنتم تجتمعون بعد ثلاثين سنة في الدوحة لمناقشة نفس القضية وكان الجواب بعد ذلك أن الأمور لم تبق كما كانت عليه، لأن المثل العربي يقول: "ما طار طير وارتفع إلا كما طار وقع".

فمنذ 1969 استرجعت سيناء وحررت أراضي جنوب لبنان، وإن بقيت بعض المواقع، استرجعت المملكة الأردنية الهاشمية أراضيها. والأكثر من هذا وذاك، هو أن الشعب الفلسطيني يقاوم الآن من على أرضه ويقدم الشهداء لتحرير الأرض والإنسان، وهذا مثل يجب أن نأخذ العبرة منه. فالحجر الفلسطيني ليس سلاح دمار شامل ولكنه صنع التغيير بالاستمرار والإصرار وفاق بذلك المدفع والدبابة والطائرة، فمن هنا تأتي قناعتنا بأن شعباً يقاوم من أجل تحرير أرضه لا بد أن يصل إلى مبتغاه، وهذه قناعة شعبنا في الجزائر، لأننا مررنا بالاحتلال الاستيطاني. وانطلاقاً مما عايناه وكابدناه، لا يمكن أن يشكك أحد في مساندة الجزائريين فلسطين والثورة الفلسطينية.

هذا فيما يخص دعم الجزائر للشعب الفلسطيني، وطبعاً قد تطرح أسئلة عن مآل مسار السلام في "كامب ديفد" وما تبعه من لقاءات واتصالات. وبعض هذه الأسئلة طرح في القمة العربية المنعقدة في القاهرة منذ شهر أو أقل من شهر، إثر اجتماعات شرم الشيخ، فالجزائر كررت هذا

الفلسطينية ثم بين الدولة الجزائرية ودولة فلسطين تتميز باستمرارية التشاور من خلال آلية تشاور منتظمة موجودة بين الفلسطينيين وبين السلطات الجزائرية. تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه إضافة إلى الدعم والتأييد السياسيين والمعنويين اللذين تقدمهما الجزائر إلى الثورة الفلسطينية منذ اندلاعها سنة 1965 وتأسيس حركة فتح يبقى الدعم المالي والمادي مستمرا هو الآخر في جميع المستويات، من مساهمات مالية في الصناديق إلى مساعدات نقدية وعينية وأخرى متنوعة تتعلق بالتكوين وتأهيل الإطارات في مختلف المجالات.

وليس من عادة الشعب الجزائري أن يمن على أشقائه بما يقدمه من مساعدات، لأننا نعتبرها واجبا علينا تأديته، دون منّ وبعيدا عن الأضواء.

قد تكون لنا مناسبة نتحدث فيها بالتفصيل عن الأوضاع في فلسطين المحتلة، لكن لا بد من التذكير بإيجاز بأن موقف الجزائر من هذه القضية بالذات كان وما زال ثابتاً؛ على أن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا بحل شامل وعادل للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي في هذه المنطقة.

وحتى يكون الحل عادلاً، لا بد أن يستجيب للمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني في حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم، وفي حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم على أرضهم وعاصمتها القدس الشريف وكذلك في حق الفلسطينيين في سيادة كاملة على أرضهم بما فيها المقدسات في القدس الشريف.

هذا بالنسبة إلى الحل العادل، لكن هذا الحل الأخير يبقى منقوصاً إن لم يكتمل بمسارين آخرين، وهما المسار السوري الذي يتطلب جلاء قوات الاحتلال عن الجولان السوري، ويتطلب أيضاً جلاء قوات الاحتلال عما تبقى من أراضٍ محتلة في جنوب لبنان.

الإفريقية والذي تفضل بتقديم بعض الاقتراحات التي تصب في مجملها في التركيز على الجانب الثقافي لعلاقتنا بكثير من الدول الإفريقية.

أود أن أوضح، في هذا الصدد، دون إفادتكم بالأرقام طبعا في مجال المساعدات والدعم، لأن هذه أيضا ضاربة جذورها في تاريخ العلاقة بين الجزائر والدول الإفريقية حتى أيام الثورة التحريرية، أي حتى قبل استرجاع سيادتنا، أن هذا التعاون كان قائما بين بعض الحركات التحريرية في إفريقيا والثورة الجزائرية، بدليل أن كثيرا من قادة الدول الإفريقية كانوا يتدربون مع الثوار الجزائريين أثناء الثورة التحريرية، واستمر هذا العمل بعد أن استرجعت الجزائر سيادتها في تكوين الإخوة والأصدقاء من القارة الإفريقية، فعلاقة الجزائر بإفريقيا تمثل جانبا هاما بل استراتيجيا في سياستنا الخارجية بحكم أن بلادنا بلد إفريقي. وهذه السياسة ليست وليدة اليوم كما ذكرت لكم ولا هي ظرفية، فمن بين الآليات الجديدة التي خصصتها الدولة الجزائرية للتدقيق في علاقاتها بإفريقيا ومتابعتها بصفة متكاملة إحداث منصب حكومي مكلف بالشؤون الإفريقية لدى وزير الشؤون الخارجية. ويدل هذا على حرص الجزائر على الشأن الإفريقي واهتمامها به، فخصصت منصبا وزاريا يهتم بالشؤون الإفريقية فقط. أما الجانب الثقافي والتكويني في علاقتنا بالدول الإفريقية فهو يحظى بأهمية قصوى لأنه يعتبر استثمارا بشريا يخدم العلاقات الأخوية التي تربطنا بدول القارة، خاصة دول الجوار أو ما يسمى دول الساحل الصحراوي. وتعود حصة الأسد من المنح الدراسية في الجامعات والمدارس المتخصصة ومعاهد التكوين العالي إلى الدول الإفريقية، إذ توفر مئات المنح للأصدقاء الأفارقة في مدارسنا العليا وجامعاتنا.

بالنسبة إلى هذا السؤال وبقيّة الأسئلة إذا أراد الإخوة الحصول على أرقام ومعلومات مدققة بإمكاننا تبليغها إياهم في أي وقت وفي أي يوم، فنحن نعمل على إيجاد آلية تواصل بين وزارة الخارجية وممثلي الشعب في كلتا

الموقف الذي عرضته عليكم منذ حين. وبصدد موقف الجزائر في الأشهر الأخيرة من دعم الشعب الفلسطيني، لا بد أن أذكر أن بلادنا هي التي بادرت بدعوة لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف بصفتها رئيسة المجموعة العربية، إلى عقد اجتماع في دورة استثنائية في جنيف مخصصة كلية لدراسة قضية انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد توج هذا الاجتماع كما تعلمون بالدعوة إلى تشكيل لجنة تحقيق أممية للوقوف على ما ارتكب من جرائم. صحيح أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة صوتا ضد ذلك، ولكن العمل التعبوي الذي قامت به الجزائر بمشاركة بعض الوفود العربية مكن من استصدار هذا القرار من لجنة الأمم المتحدة بإيفاد لجنة تحقيق إلى فلسطين المحتلة. وتجد الآن هذه اللجنة بعض العراقيل للقيام بعملها، بحكم عناد وتعنت الدولة العبرية في تقبل مثل هذه البعثات، لأنها تنطلق من منطلق العناد والعجرفة والصلف المعروفة في مواقف قادة إسرائيل، وكما ذكرت لكم، فإن التصويت الذي تم في هذه اللجنة يعود الفضل فيه إلى جهود معتبرة قدمها أعضاء الوفود العربية بتنسيق جزائري وبمبادرة جزائرية في جنيف.

وقد جدد فخامة السيد رئيس الجمهورية، في كلمته في اختتام المؤتمر الإسلامي بالأمس مدى التضامن الفعال للشعب الجزائري مع أشقائه الفلسطينيين من أجل استرجاع حقوقهم، وذهب إلى أبعد من ذلك في حديثه عن دعم الجزائريين الشعب الفلسطيني عندما قارن هذه السياسة المنتهجة في فلسطين المحتلة بسياسة التمييز العنصري التي سادت جنوب إفريقيا في عهد "الأبرتايد". إذن عندما يشكك الجميع في دعم الشعب الجزائري الثورة الفلسطينية، علينا نحن الجزائريين سواء أ كنا في المؤسسات أم خارج المؤسسات أن ندرك أن هذا خيار للجزائر لا يمكن أن تتخلى عنه لأنه يوجب علينا نداء الضمير.

2 - ورد سؤال آخر يتعلق بالتعاون مع إفريقيا، وأشكر هنا الأخ النائب الذي أبدى اهتماما بعلاقة بلادنا بالدول

يتضمن جولة قادمة وربما ستكون في السنة القادمة بإذن الله، تفعل مسارات التفاوض مع الاتحاد الأوروبي بغية الوصول إلى عقد اتفاق شراكة معه. كذلك الأمر بالنسبة إلى المنظمة العالمية للتجارة. ومنذ أن استرجعت الجزائر سيادتها كانت تطبق قوانين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT) ثم حصلت منذ سنة 1984 على موقع الملاحظ وأبدت رغبتها في الانضمام إلى هذه الاتفاقية في سنة 1987. ولكن بعد تفعيل مسار الإصلاحات الاقتصادية، وابتداء من سنة 1993، نشط هذا الملف بمبادرة من الجزائر، ويعمل الآن على التفاوض مع هذه الأطراف من أجل حماية الاقتصاد الوطني وربما من أجل تمكينه من المنافسة والانضمام إلى هذا الاتفاق الذي يجعل الجزائر عضوا كاملا الحقوق في المنظمة العالمية للتجارة.

أما الحوار مع منظمة الحلف الأطلسي الذي ورد في سؤال آخر والذي شرع فيه في شهر مارس الماضي، فهو يرمي، أساسا، إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار ودعم عملية السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط، إثر التطورات العميقة التي شهدتها الساحة الدولية، وبالتالي فهذا الحوار مع الحلف الأطلسي ليس موجها ضد أي بلد كان، ويتضمن برنامج التعاون مع منظمة الحلف الأطلسي -على غرار ما هو جار به العمل مع الدول المتوسطية الأخرى وهي خمس دول عربية- جانبا عسكريا وجانبا آخر سياسيا، وكذا برامج تخصص وتهم عددا من القطاعات؛ مثل البحث العلمي والحماية المدنية، وتسيير عمليات الإنقاذ عندما تحدث كوارث، إضافة إلى حماية البيئة. إذن هذا الحوار مع منظمة الحلف الأطلسي ينبغي ألا ننظر إليه من جانبه العسكري فقط وإنما له جوانب أخرى كالجانب السياسي والجانب التكويني، وعلاوة على ذلك هناك برنامج يتضمن حوارا برلمانيا مع المجلس البرلماني لمنظمة الحلف الأطلسي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه تمت دعوة السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني لحضور اجتماع في إيطاليا في نهاية هذا الشهر يدخل في إطار الحوار

الغرفتين من أجل تبليغ الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة كل المعلومات بشأن ما يهمهم في القطاعات التي أسندت مسؤوليتها إلى وزارة الخارجية.

3 - فيما يخص السؤال المتعلق بوضعية المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي تجدر الإشارة إلى أنه بعد توقيفها مدة سنتين من أبريل 1997 إلى أبريل 1999 بسبب الظروف السياسية الصعبة وبالنظر كذلك إلى ضرورة شرح نظرنا للطرف الأوروبي فيما يتعلق بخصوصية اقتصادنا استؤنفت هذه المفاوضات في شهر أبريل من هذه السنة بعقد جولة رابعة بين الطرفين وكذا عقد جولة خامسة خلال شهري جويلية وأوت من سنة 2000. ونعتزم عقد جولة أخرى قبل نهاية السنة الحالية، ولقد دخلنا في مرحلة متقدمة من المفاوضات تصب حاليا في دراسة الجانب الاقتصادي للتعاون، ونعتقد أن وتيرة هذه المفاوضات عادية.

ويجب أن يعلم الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الشعبي الوطني أنه منذ شهر أكتوبر 1993 أبدت الجزائر استعدادها للدخول في مناقشات ومفاوضات أدها بالمفاوضات الاستشعارية مع الاتحاد الأوروبي، وعلى خلاف ما جرى بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية التونسية مثلا أو ما جرى بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية، حيث اختار هذان البلدان مفاوضات سريعة مع الاتحاد الأوروبي وتطبيق مسبق لاتفاق شراكة، فقد اختارت الجزائر مسارا آخر وهو مسار حذر في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، لأنه أعطيت الأسبقية للبحث عن الحلول السياسية وعن رؤية اقتصادية في إطار إصلاحات اقتصادية صعبة، فاتفق الشراكة يفضي في نهايته إلى إيجاد فضاء تبادل حر بين المنتوجات الأوروبية الاقتصادية وغيرها وبين منتوجات الجزائر. إذا لم نحسن اقتصادنا بالقدر الذي يمنع تلاشي إمكانيات الجهاز الإنتاجي الجزائري لا يمكن أن ندخل في اتفاق شراكة يأتي على ما تبقى من قدرات الجزائر في غياب وضع آليات التنافس. وبالتالي كان المسار حذرا. وكما قلت لكم

نحن مع احترام حقوق الإنسان، نحن مع الشفافية المطلقة في قضية حقوق الإنسان ولكننا ضد استعمال حقوق الإنسان منبرا سياسيا للتدخل في شؤون الدول، ولقد حصلت هذه المنظمات على كل هذه التسهيلات، فالدولة الجزائرية مقتنعة بأن هذا المسعى كان من شأنه أن يوطد علاقة الاحترام والثقة المتبادلة التي يفترض وجودها في كل عمل نبيل يتعلق بالحماية الصادقة لحقوق الإنسان، وانطلاقا من هذا المنظور من الواضح أن الحكومة الجزائرية لن تسمح ولن تقبل بأن يتحول هذا المسعى البناء الهادف في أصله إلى مناورة تستخدم مسألة حقوق الإنسان لأغراض سياسية.

فيما يتعلق بسياستنا تجاه جاليتنا المقيمة بالخارج حيث ورد سؤال بل أسئلة في هذا الموضوع، أود أن أذكر أن السيد رئيس الجمهورية قد ألح في البرنامج الذي عرض عليكم على الأهمية الخاصة التي ينبغي أن تولي لجاليتنا الوطنية المقيمة بالخارج، فبرنامج الحكومة الذي صادقتم عليه قد أفرد حيزا معتبرا لجاليتنا، وفي هذا الإطار قام السيد الوزير المنتدب، وبعد أقل من شهرين من تنصيب الحكومة السابقة بزيارة إلى فرنسا وبعد أقل من شهر، من تنصيب هذه الحكومة وقع جرد لما تم إنجازه وما يجب عمله أو تتمته في الأيام القادمة. وتم خلال هذه الدراسة وهذه اللقاءات التي أجراها السيد الوزير عندما زار القنصليات في فرنسا الوقوف على وضعية جاليتنا بالمهجر. وهناك برنامج يجري تنفيذه ويشمل مجالات عديدة منها مجال الاتفاق بين الجزائر وفرنسا الذي طلبت الجزائر إعادة النظر في بعض بنوده، ونحن في انتظار أجوبة الطرف الفرنسي في هذا المجال، وهناك اتفاقات أخرى تطالب فرنسا، بدورها، بإعادة النظر فيها، من بينها الاتفاق الذي وقع بين الجزائر وفرنسا في سنة 1983 والمتعلق بإيفاد المعلمين والأساتذة إلى فرنسا.

ولعلمكم فقط، يوجد أكثر من 200 أستاذ ومعلم لتعليم اللغة الوطنية، يعملون في 600 مدرسة في فرنسا وهناك أيضا مجموعة من الأئمة أوفدوا إلى فرنسا، لكن يطالب الطرف الفرنسي الآن بإعادة النظر في هذا الاتفاق ونحن

البرلماني مع منظمة الحلف الأطلسي، فالحوار مع الحلف الأطلسي يشمل أيضا ممثلين آخرين عن المجتمع المدني من صحافيين وغيرهم، وأشير إلى أنه تم عقد الدورة الأولى من الحوار السياسي مع هذه المنظمة منذ أيام فقط أي يوم 26 أكتوبر المنصرم، وقد عبر الطرف الجزائري، الذي شارك في الاجتماع المنعقد ببروكسل، عن انشغالاته المتعلقة بالقضايا الدولية الكبرى خاصة ما يتعلق بالأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومسار السلام في الشرق الأوسط.

كان هناك سؤال آخر يتعلق بالمنظمات الدولية غير الحكومية، وفي البداية أود التذكير بالمبادئ التي تؤسس عليها الدولة الجزائرية علاقاتها مع هذه المنظمات والتي حث عليها السيد الرئيس في مناسبات عديدة، وتمثل هذه المبادئ بعض المراكز الأساسية في سياسة الجزائر وهي الشفافية مقرونة بالاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وفي هذا الإطار أرادت الحكومة الجزائرية أن تطور علاقات مع هذه المنظمات مبنية على الاحترام المتبادل والموضوعية. وفي هذا السياق، حرصت الدولة، وكما ذكرت لكم، بشفافية على دعوة منظمات غير حكومية كمنظمة العفو الدولية التي ما يزال وفدها موجودا بالجزائر، والاتحادية الدولية لحقوق الإنسان ومنظمة حماية حقوق الإنسان (Human rights Watch)، لزيارة الجزائر وهذه التنظيمات الجمعوية غير الحكومية هي التي دعيت إلى زيارة الجزائر، على أساس أن ينظر إلى وضع الجزائر بمنظور آخر غير الذي يعتم الصورة ويظهر الجزائر بمظهر غير لائق، ولكن كما ذكر الإخوة في ردود أفعالهم في التنظيمات الجمعوية الجزائرية وكذا بعض الإخوة في الحكومة، شريطة ألا نجعل من حقوق الإنسان منبرا سياسيا يتدخل عن طريقه في شؤون الدول الأخرى، وهذا موقف تدافع عنه الجزائر في كل المنابر الدولية سواء أعلق الأمر بجنيف أم بالأمم المتحدة بنيويورك أم بالمنابر العربية والإفريقية والإسلامية، وفي كل مرة تجدد الجزائر موقفها من هذه القضايا.

أما فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه أحد النواب عن ضرورة فتح فروع مصرفية في مناطق وجود جاليتنا، حيث أثير هذا الموضوع في النقاش أمس وقبل أيام، فهذا الأمر لا يقتصر على إرادة السلطات الجزائرية بل يستوجب موافقة سلطات بلد الإقامة، والفكرة مطروحة بمناسبة وجود السيد وزير المالية من أجل جمع مدخرات الجالية المقيمة بالخارج عن طريق فروع مصرفية على شكل ما يقوم به الأشقاء والجيران في كل من المغرب وتونس، لتمكين الجالية الجزائرية من وضع أموالها في مصارف، حيث تبقى تحت تصرفها طبعاً وتخدم في نفس الوقت مصلحة الجزائر من خلال إيداعها في حسابات مصارف جزائرية بالشراكة مع الدولة التي يقيم فيها هؤلاء الجزائريون.

أما فيما يتعلق بالسؤال الخاص بتسهيل عمل الجمعيات الخيرية الجزائرية الموجودة في الخارج، فنود الإشارة إلى أن وزارة الشؤون الخارجية بالتنسيق مع وزارات أخرى ومنها الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني والوزارة المكلفة بالأوقاف والشؤون الدينية تسهر على التدخل لدى المصالح المختصة لتمكين هذه التنظيمات من أداء مهمتها على أحسن وجه، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات المتصلة بجمركة المواد المستوردة سواء تعلق الأمر بالأدوية أو غيرها مع وزارة المالية في إطار ما يسمح به القانون ويمر على أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق مشاريع قوانين المالية المقترحة عليكم للتصويت عليها كل سنة.

أما فيما يخص السؤال المتعلق بمساعدة المحتاجين من رعايانا، فتجدد الإشارة إلى أن الميزانية المخصصة لهذا الغرض لا تمكن الوزارة من تلبية كل الطلبات، وبالتالي فإننا نسهر على تسخير هذه الموارد الشحيحة للفتة الأكثر احتياجاً إلى هذه المساعدة، ويتعلق الأمر هنا أساساً بموضوع إعادة جثث رعايانا المتوفين في الخارج، ونحن بصدد دراسة إمكانية وضع نظام خاص للتأمينات في هذا المجال، لأن المبالغ التي رصدت للنشاط الاجتماعي في ميزانية وزارة الشؤون الخارجية لا تسمح

بصدد تلقي الردود من الطرفين قصد الشروع في مفاوضات للنظر فيما يمكن أن نتوصل إليه من اتفاق مع فرنسا في مجال حماية حقوق جاليتنا هناك، أود إفادتكم برقمين: يبلغ عدد المسجلين في قنصلياتنا بالخارج 1.099.000 جزائري وجزائرية موزعين على كافة أنحاء المعمورة أغلبهم في فرنسا، وعدد هذه القنصليات هو 5 قنصليات عامة و13 قنصلية في فرنسا وحدها. وعلى سبيل المقارنة فالمملكة المغربية تعادل جاليتها بالمهجر ثلاثة أرباع 4/3 جاليتنا، بينما يبلغ عدد قنصلياتها ست (6) قنصليات، وبالتالي نجد هذا التمثيل الواسع للجزائر لاحتضان... نعم، نعم... يكون هذا عندما نتمكن من الحصول على الموارد الكافية، وهناك برنامج من أجل رفع عدد القنصليات للتكفل بجاليتنا والعمل على تفعيل هذه الآليات من أجل الاستجابة لانشغالات المواطنين المقيمين في الخارج. فيما يتعلق أيضاً بتنظيم جاليتنا المقيمة بالخارج للاستفادة من الخبرات الجزائرية، أود أن أؤكد أن هذا الموضوع يحتل الصدارة في برنامج عمل الوزارة ونحن نسعى من أجل إنشاء تنظيم منبثق عن الحركة الجمعوية، التي تجمعها أهداف مشتركة. فهذا التنظيم الذي نسعى إلى إنشائه سيمكن دون شك هذه الهيئات من التكفل بانشغالات أفراد جاليتنا والدفاع عن مصالحها، أما عن الخبرات الموجودة في الخارج وإمكانية استغلالها - إذ أنها عديدة وتمس جميع المجالات - فقد عرفت اقتصاديات العالم والدول المتطورة أساساً تحولات هامة انتقلت من العهد الصناعي إلى العهد المعرفي، وبدأنا في الجزائر في جمع معلومات عن الخبرات الجزائرية الموجودة في الخارج، وقد بدأ هذا العمل قبل تعييني على رأس وزارة الشؤون الخارجية والعمل مستمر حتى الآن، وتوجد بداية إحصاء خبراء مدونة في دليل أو حولية للكفاءات الوطنية بالخارج يشمل كل الخبرات وكل العناوين بتعهدات من هؤلاء الجزائريين والجزائريات بوضع خبراتهم في خدمة الجزائر شريطة أن تنظم آليات التشاور وآليات العمل بإنشاء ورشات بين الوزارات المتخصصة المستفيدة من هذه الخبرات وبين هؤلاء الخبراء الجزائريين الموجودين في الخارج.

هذا الميدان تحديداً، يبقيان مرهونين بمدى تضافر الجهود وتعاون المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في بلادنا، وبصفة أساسية بمدى قدرة اقتصادنا الوطني على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وامتصاصها، لأن القضية ليست فقط في جلب الاستثمارات، بل لا بد أن نجد مشاريع جاهزة ومناخا يسمح بتفعيل هذه الاستثمارات، ويتعلق هذا بقطاعات عدة لا بد أن تتضافر جهودها لتمكين المستثمرين الأجانب من الدخول بقوة إلى السوق الجزائرية وعدم الاكتفاء بالاستثمار في حقل المحروقات وإنما الاستثمار أيضاً في مجالات النشاط الأخرى. وتجاوبا مع الإخوة النواب، لا بد أن أشاطرهم الاهتمام بضرورة تحديث قواعد تكوين الدبلوماسيين وإعادة تنظيم الهياكل وتحديث أساليب العمل من أجل التجاوب مع مقتضيات الدبلوماسية الحديثة التي لم تبق لصيقة بالإدبولوجيات وإنما أصبحت في خدمة الاقتصاد، وبالتالي لا بد من العمل على تفعيل هذه الآليات بتكوين مستمر للدبلوماسيين سواء تعلق الأمر بالمجال الاقتصادي أو المجال التجاري أو المجال الثقافي.

لقد تجاوزت الوقت المحدد لمداخلتي فمعدرة، ولكن لا يمكن أن أختتم ردي هذا دون التنويه بالاهتمام الذي يوليه السادة النواب العمل الدبلوماسي كما أحرص على أن أؤكد لكم استعداد إدارات وزارة الشؤون الخارجية لمواصلة وتعزيز الاتصال بشفافية وبكل ما نملك من معطيات، ونحن على استعداد لوضع هذه الأرقام وهذه المعطيات تحت تصرف الإخوة النواب في كل وقت، وربما نفكر في إطار العمل القادم في إيجاد آلية تواصل بين الوزارة وبين الغرفتين المتمثلتين في المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، شكرا ومعدرة على الإطالة (تصفيق).

الرئيس: شكرا للسيد وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية، ونتفق وإياه على أن المدة المخصصة للشؤون الخارجية لا يمكن أن تكون نصف ساعة كما كان مبرمجا للسادة أعضاء الحكومة ولا حتى ساعة أو بضع ساعات. ونتفق وإياه على أن هذا الموضوع، موضوع الدبلوماسية

بالاستجابة لكل هذه الطلبات بالنظر إلى تكاثرها وكذا إلى المبالغ المطلوبة التي لا يمكن أن تفي بها ميزانية وزارة الشؤون الخارجية مجتمعة، فما بالك بالذي خصص لجانب الشؤون الاجتماعية. وللدرد على تساؤل بعض السادة النواب عن دور ممثليتنا الدبلوماسية والقنصلية في الخارج، أريد أن أؤكد في هذا الشأن أنه لا يمكن الاستغناء عن الدور الذي تقوم به سفاراتنا وقنصلياتنا لتمثيل الدولة، ولا بد أن نتوسع في هذه النقطة ولكن سيكون ذلك في حديث لاحق لأنني وجدت سؤاليين شفوئين موجهين إلى وزارة الشؤون الخارجية، يتعلق أحدهما بمساهمة الجزائر في هذه الصناديق وما تجنيه منها من فوائد ويتعلق الآخر بقضية الصحراء الغربية وعلاقتنا بالمملكة المغربية الشقيقة، وأتمنى أن أمكن من الإجابة عن هذين السؤالين الشفوئين في جلسة قادمة لتتوسع في الردود عن دور الممثلات القنصلية والدبلوماسية وواجبها تجاه المواطنين، وطبعاً ما ينبغي أن تقوم به من مهام تمثيلاً للدولة الجزائرية ودفاعاً عن مصالح الجزائر، وذلك بكفاءة وتفان وأحياناً في ظروف صعبة جداً، لأنه بالإمكان إخباركم حتى بعدد الدبلوماسيين الموجودين في بعض ممثلياتنا في الخارج والذي لا يمكن أن نكتفي به، وعلى سبيل المثال أذكر لكم الممثلة الدائمة للجزائر في الأمم المتحدة حيث يجب أن يغطي أعضاء الممثلة كل نشاطات اللجان المتخصصة وهي 5 لجان ونشاطات الجمعية العامة ونشاطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ونشاطات مجلس الأمن وما يدور في فلك الجمعية العامة من تنظيمات، والجلسات مستمرة طوال السنة، فبالنظر إلى حجم العمل، لانجد أحياناً الإمكانيات الكافية لتغطية كل هذه المهام التي ينبغي لمثليتنا أن يقوموا بها، فالقضية قضية إمكانيات مالية وبشرية.

لقد أثار العديد من الإخوة سؤالاً نشاط السفارات في جلب الاستثمار الأجنبي وضرورة القيام بمهامها في هذا الجانب. من المؤكد أن الهدف هو تحسين النشاط في هذا المجال من قبل جهازنا الدبلوماسي والقنصلي ولكن لا بد من الإشارة إلى أن قوة أداء وفعالية هذا الجهاز في

فيما يخص الجزء الأول، هناك نقاط مهمة جدا، تم الاتفاق عليها، لذا أشكر كل الأخوات والإخوة النواب الذين تطرقوا إليها والتي ستعمل الحكومة على الاستفادة منها في عملها.

- تتعلق النقطة الأولى بالشفافية والنجاعة. لقد تطرق عدد معتبر من النواب إلى الشفافية في تقديم ميزانية الدولة وقانون المالية وتحضيرهما وتطبيقهما، ويبدولي أن ذلك يكتسي أهمية بالغة، لأن الشفافية في صالح المنتخب والمواطن وكذلك الحكومة، وأود في هذا الإطار أن أتطرق مرة أخرى إلى الملف الخاص بتمويل المهرجان العالمي للشبيبة والطلبة - وهذا في إطار الشفافية - فقد ذكر بعض النواب أن الميزانية المخصصة لهذا المهرجان فاقت 38 مليار سنتيم، طبعا الإخوة يقدرون حجم النفقات في بعض الأحيان بالسنتيمات فقط، فالمبلغ قدر 385 مليون دينار جزائري، إنني أعتبر أن هذا الموضوع مهم جدا، كونه كان محل تدخل 11 نائبا، غير أن هذه النفقات ليست نهائية من خزينة الدولة بل مجرد تسبيق لها. وعلى هذا الأساس فإن عدد المشاركين في هذا المهرجان سيتراوح - إن شاء الله - ما بين 25 ألفا و 30 ألف مشارك، وكل مشارك يحل بالمطارات الجزائرية، يدفع مبلغا يتراوح ما بين 150 و 250 دولارا أمريكيا، ويوجد في كل المطارات التي يحل بها هؤلاء المشاركون ممثل عن الخزينة العمومية يتكفل بتحويل هذه المداخل إلى المجلس. إن طرح هذا السؤال كان في محله، لذلك أعتذر إن كان هناك خطأ في تقدير هذه النفقات في مشروع قانون المالية.

وسوف ترون فعلا أن المشاركين الأجانب سيساهمون إن شاء الله، في نفقات هذا المهرجان.

هذا فيما يخص الشفافية والنجاعة والفعالية.

إن الحكومة تتفق تماما مع الإخوة النواب الذين أحسنوا تقدير هذه النفقات وربطوا تسييرها بالفعالية والنجاعة، وبهذه المناسبة أشكرهم كما أشكر السيد مصطفى قريشي

الحديثة، يتطلب تضافر جهود كافة القوى التي من شأنها التعريف بوجه الجزائر والدفاع عن مصالحها. ولهذا فنحن سعداء بسماعنا قوله إننا سنتعاون مع المجلس الشعبي الوطني لتطوير العلاقات خدمة للمصلحة العليا للبلاد.

شكرا للسيد الوزير، ومنتقل الآن إلى قطاع أو بالأحرى إلى قطاعات حظيت بحصة وافرة من النقاش والتساؤلات، حيث ينتظر السادة النواب رد السيد وزير المالية، فأحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية...

طبعا، لا يخضع السيد وزير المالية إلى القاعدة التي أخضع لها البقية.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الشعبي الوطني،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة.

بعد الاستماع إلى المناقشات والتساؤلات حول مشروع قانون المالية لسنة 2001، يشرفني باسم الحكومة أن أقدم إليكم رد الوزارة. وقبل أن أبدأ، أشكر أعضاء لجنة المالية والميزانية وخاصة رئيس اللجنة على كل الجهود التي بذلها في ظروف صعبة، لأن مشروع قانون المالية، كما هو معروف في كل بلدان العالم، مهم جدا، خاصة أنه يتعلق كل سنة بعرض أعمال الحكومة.

سيدي الرئيس،

ينقسم هذا العرض إلى ثلاثة أجزاء أخصص الجزء الأول منه للنقاط التي تم الاتفاق عليها خلال النقاش بين النواب والحكومة أما الجزء الثاني فيتعلق ببعض التوضيحات عن التدخلات العديدة التي تفضل بها النواب.

أما الجزء الثالث فيتعلق ببعض الملاحظات الخاصة بالتدابير ذات الطابع القانوني والجبايي وبأمولاك الدولة.

وعلى هذا الأساس من حقكم أن تقولوا إن العملية يجب أن تستمر، إلا أن من حق الحكومة أن تقيم بدقة حالة كل بلدية، وهو الموقف الرسمي للحكومة.

لقد حصل اتفاق آخر بشأن قضية مهمة تتعلق بعصرنة النظام الجبائي، حيث تدخل 37 نائبا في هذا الموضوع، غير أن الأسباب والضعف معروفان ولكن أين يكمن الحل؟

أود فقط أن أقدم إليكم بعض الخطوط لعصرنة الإدارة الجبائية والتي تعتبر مهمة، على أساس أننا في مرحلة الانطلاقة الفعالة. ولذلك سأقدم للحكومة في شهر ديسمبر أو شهر جانفي من السنة القادمة برنامجا لعصرنة الإدارة الجبائية في بلدنا، فعناصرها بسيطة وأنتم تعرفونها.

النقطة الأولى، لعصرنة هذه الإدارة، هي قضية التخصص، فالإدارة الجبائية الجزائرية الحالية غير متخصصة، وكمثال على ذلك، الجبائية في قطاع المحروقات -وقد تطرقت إلى هذه الموضوع- الذي يمثل حجم مداخله من الجبائية نسبة 65٪، بالمقابل لدينا ثلثة تتكفل بهذه الأمور، فهذا غير معقول، لهذا سأقترح على الحكومة وضع تنظيمات تتكفل بذلك، الأول مخصص للجبائية في قطاع المحروقات، والثاني مخصص لأكبر الخاضعين للضرائب، وهذا لا يعني "الحفرة" وإنما تحقيق الشفافية، والثالث مخصص لتطوير الكفاءة في القطاع، وعلى هذا الأساس سأعطيكم أرقاما -وهذا ليس بسر- عن الإدارة الجبائية، حيث يشتغل فيها 21 ألف عامل من بينهم نسبة 23٪ فقط من حاملي شهادة البكالوريا، وهذا الرقم ضعيف جدا بالمقارنة مع الدول الأخرى بما فيها دولتنا تونس والمغرب، لذلك من الضروري أن نرفع تدريجيا مستوى الكفاءات في هذا القطاع، غير أن ذلك يستوجب أموالا. وهذا الأساس ولهذا ستقدم الحكومة إلى اللجنة المختصة مساء اليوم تعديلا في هذا المجال. وستنطق وإياكم من أجل تدعيم الإدارة الجبائية، لذلك سنعرض عليكم تعديلا مفصلا عن كيفية سير الأمور؛ أي

الذي استفدت من تدخله، بكل صراحة، في هذه النقطة والذي قال: "إن توفير هذه الأموال شيء جيد ولكن الأفضل أن تجسد في الميدان" فسنواصل -إن شاء الله- في مناقشة هذا الموضوع.

أما النقطة الثانية، المتعلقة بالتوازن الجهوي، فقد تدخل من خلالها عدد كبير من النواب. بكل صراحة وحسب الأرقام المتوفرة حاليا لدى وزارة المالية، فإن تحقيق التوازن الجهوي يتطلب في بلادنا مجهودا أكبر ومراقبة أكثر.

وفي هذا الإطار أود أن أقول شيئا عن هذه القضية، حيث تحمل معنيين:

المعنى الأول للتوازن الجهوي والذي يعتبر مقبولا وذلك في حق المواطن على الدولة أن تسهر على توفير كل المرافق العمومية الأساسية له مثل التعليم والصحة وتعبيد الطرق، غير أن إمكانيات الجزائر محدودة، فهل يحق لكل ولاية أو دائرة أو بلدية أن تتحصل على أكثر من ذلك؟ وأذكر على سبيل المثال بناء المطارات، حيث يعتقد عدد كبير من الإخوة النواب أن لكل ولاية الحق في إنشاء المطار، فأقول لكم إخواني إن ذلك غير ممكن. وذلك لأسباب بسيطة، وهي محدودية الإمكانيات، وقد تطرق عدد كبير من النواب إلى موضوع بناء المتاحف والمسارح... إلخ، فهذا الموضوع قابل للنقاش، فمثلا نفقات هذه المؤسسات في دول أخرى تتحملها ميزانيات البلديات أو الدوائر أو الولايات وليس ميزانية الدولة.

أما النقطة الثالثة، التي حصل بشأنها الاتفاق فتتعلق بقضية ديون البلديات، حيث تدخل عدد كبير من النواب في هذا الموضوع وأجمعوا على أن الدولة يجب عليها أن تتكفل بمسح ديون البلديات تدريجيا حسب إمكانيات ميزانية كل سنة. وتطرقوا أيضا -وهذا مهم جدا في نظر الحكومة- إلى قضية تقييم حالة كل بلدية، وفي هذا المجال تطرق السيد وزير الدولة وزير الداخلية وقال: "إن العملية مست حوالى 15 ولاية وحققت نتائج لم تكن متوقعة".

3 - الشفافية في الميزانية، هي شيء جديد في حد ذاتها، وفي هذا الصدد أضرب لكم مثالين اثنين:
أ - بند النفقات الاجتماعية: ورد أول مرة في الميزانية في شكل جدول ملخص بأرقام دقيقة تمكنكم من مقارنة سنة بأخرى.
ب - تمويل عجز الميزانية، إذ أن من مسؤولية الحكومة أو من مسؤولية وزير المالية أن يقدم كيفية تمويل عجز الخزينة. نعم، إن تمويل عجز الخزينة مسؤولية سياسية تتحملها الحكومة، ويجب أن تصرح بمبلغ العجز وتبين طريقة سده كما يجب ألا تصرح بمبلغ العجز فقط وتترك الباقي إلى المجهول.

ولهذا بينت لكم طريقة استعمال الموارد الموجودة في صندوق ضبط الموارد بوضوح، لكن، وعلى الرغم من هذا يتساءل الإخوة عن مصير الحصالة (cagnotte) مع العلم أن أموالها يلجأ إليها يوميا - ونحن في 09 نوفمبر 2000 - في سد العجز الحاصل في ميزانية سنة 2000 والمقدر بمبلغ 144 مليار دينار، وبالتالي أكد لكم أنه لم يهربها أحد إلى خارج الجزائر. أضيف إلى هذا أن بعض الإخوة - بكل احترام لهم - لم يطلعوا بدقة على وثيقة المشروع، كما أن بعضهم الآخر قد أطلعوا عليه ولم يروا فيه شيئا جديدا، ومن بين هؤلاء الإخوة السيد ميرة من حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي قال: والله، إن هذا المشروع لا تربطه أية علاقة ببرنامج الحكومة المصادق عليه في البرلمان ولا بقانون المالية. وما دمنا في نظام ديمقراطي، حيث يدافع كل واحد عن موقفه، ومع احترامي للسيد ميرة الذي ليس حاضرا الآن معنا أتطرق إلى النقاط الأساسية الواردة في برنامج الحكومة والمتعلقة بالميدان الاقتصادي والاجتماعي وأترك الميادين الأخرى:

أولا: تطرق برنامج الحكومة إلى مكافحة الفقر التي تشكل عنصرا في ميزانية سنة 2001 وسنرجع فيما بعد إلى ميدان الأجور، كما تطرق إلى موضوع الإنعاش الاقتصادي، وعلى الرغم من هذا فإن الأخ ميرة يقول: إننا لم نجد في هذا المشروع ما يدل على إرادة الحكومة في

تحقيق الشفافية في صرف الأموال، فالأموال يا إخواني لاتمنحوها لي بل للإدارة...

أما الجزء الثاني من هذا العرض، السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب، السادة الوزراء، فهو مخصص لبعض التوضيحات، حيث أن عددا كبيرا من الأسئلة المطروحة على الحكومة تطلب جوابا دقيقا، ولكن عددا كبيرا منها أيضا جاء يطلب توضيحا فقط. وقد بلغ مجموع التوضيحات (06) توضيحات، وسأشرحها لكم بتأن، الأمر الذي يتطلب مساعدتي على الأخذ من وقتكم.

أولا: طبيعة قانون المالية لسنة 2001. لقد رأى عدد كبير من الإخوة أنه لم يأت بجديد. كما رأى عدد كبير من الإخوة أيضا - مع احترامي لهم - أن الحكومة قدمت نصا لا يتضمن أي شيء جديد.

وهنا، وبكل احترام أستسمحكم وأقول لكم: إن الجديد في هذا المشروع - دون أن أقلل من شأن ما قدم في الماضي - هو:

1 - دعم كبير للخدمات العمومية في القطاعات الآتية مثل: العدل، التربية، الصحة، والدليل بين أيديكم بالأرقام حيث يمكنكم مقارنة ميزانية هذه السنة بميزانية سنة 2000 وميزانية سنة 2000 بميزانية سنة 1999 إلى آخره. إذن إن هذا شيء جديد في حد ذاته. مع العلم أن الحكومة منطلقة كلها من وزارة المالية وأن الزملاء: وزير الدولة وزير العدل، وزير التربية الوطنية، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وزير الصحة والسكان، عندما دقوا باب وزير المالية، وجدوا من يستمع إليهم وبالتالي هذا شيء جديد أيضا.

2 - يوجد في هذه الميزانية تضامن وطني أكثر مقارنة بالسنوات الماضية. نعم يوجد تضامن وطني أكثر ونلمس هذا من خلال المقارنة بالأرقام، ذلك أن النفقات الاجتماعية قد ارتفعت كلها دون استثناء وهذا عندما نقارن هذه الميزانية بميزانيات السنوات الأخيرة.

التي ذكرتها وهي:

- أ - مكافحة الفقر.
- ب - الإنعاش الاقتصادي.
- ج - الإصلاح الاقتصادي.

أشرح هذه النقطة بقولي : إن ميزانية الدولة تمثل عاملا من عوامل الإصلاح والإنعاش الاقتصادي كما تمثل عاملا من عوامل مكافحة الفقر. مع العلم أن هناك ثقافة سائدة تتصور دائما أن كل شيء تتحمله ميزانية الدولة. كما أن عددا من مشاريع القوانين الجديدة ستحال على مجلسكم في الأسابيع القادمة بحول الله، منها: مشروع قانون تسيير الأموال التجارية، مشروع قانون الخوصصة، مشروع قانون دعم الاستثمار، مشروع قانون إصلاح قطاع المناجم، إلى آخره.

كما أود القول هنا: إن الإصلاح والإنعاش الاقتصادي ليسا مرتبطين بقانون المالية فقط، بل هما تابعا لنظام قانوني وتطبيقي أشمل من قانون المالية. وبالمناسبة أنتظر بكل سرور أن يعبر الإخوة عن مواقفهم عندما تصلهم مشاريع هذه القوانين.

ثالثا: فيما يخص الأجور.

لقد طرحت أسئلة في هذا الملف المهم، وبودي تقديم بعض الردود في هذا الصدد.

1 - ترى الأغلبية في بلادنا أن قضية الأجور مرتبطة بقضية مكافحة الفقر.

إلا أنني لا أراها من هذه الزاوية، فمكافحة الفقر تكون عن طريق النمو الاقتصادي وإنشاء فرص عمل متعددة -وقد سبق لي أن تكلمت في هذا الموضوع- تتحقق بإنشاء شركات اقتصادية متعددة، وقد تفضل الأخ الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمس وقال: إن عددا كبيرا من المشاريع متوقف، والسؤال المطروح هنا هو: هل القضية هي قضية أجور في حد ذاتها؟ مع العلم أن عددا كبيرا من المشاريع متوقف حاليا في الجزائر؟ ويدفعني هذا إلى طرح سؤال: لماذا لم تنطلق هذه المشاريع في الميدان مع العلم أنني من الاقتصاديين

الدفع بالاقتصاد إلى النمو، وأرد بدوري قائلا: إذا كانت الأرقام غير مؤسسة فنحن نكذب! وإذا كان العكس فإن مشروع الميزانية وسيلة أساسية للإنعاش الاقتصادي. لذا تحدثنا من خلال الأرقام وقلنا: إن نفقات التسيير سترتفع بنسبة 5,6٪ وهي مقدرة بأكثر من 50 مليار دينار مقارنة بسنة 2000 رغم وجود مشكلة حساب خدمة المديونية التي انخفضت. وكما قلنا: إن نفقات التجهيز ارتفعت بنسبة 20٪ مقارنة بسنة 2000 وبنسبة 48,2٪ مقارنة بسنة 1999 إذن، أقول: إن الأرقام لها معنى وإذا كان العكس فإننا نتكلم في الفراغ. فكيف يمكن أن تكون هذه الأرقام مؤشرا للإنعاش الاقتصادي؟ لأن نسبة 80٪ من مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية تعمل لصالح الدولة وتتعامل مع مؤسسات هي: البلدية، الدائرة، الولاية، الوزارة، الخ... والتي نظنها تدفع الضرائب- هذه الأرقام صادرة عن وزارة السكن، وعليه فإن تخصيص مبلغ 150 مليار دينار دفعة واحدة لقطاع البناء والأشغال العمومية يشكل عبئا ثقيلا إذا قارنا سنة 2001 بسنة 1999، وبالتالي أقول وأكرر، إن الإنعاش الاقتصادي عنصر من عناصر هذا المشروع وذلك دون تفصيل أكثر، ومن أراد منكم استفادة أكبر فليتصل بالسيد المدير "بابا عمي" بوزارة المالية للاطلاع على دراسة موجودة عن العلاقة بين نفقات التجهيز والتطور الاقتصادي في القطاعات المختلفة. وهذا للمزيد من الإيضاح.

ثانيا: ينص برنامج الحكومة على أن النمو الاقتصادي في الجزائر مبني على الإصلاح الاقتصادي -مع العلم أننا قد اتفقنا على هذا وصوتنا عليه جميعا- وهذا الطرح ورد في مشروع الميزانية، فما هو الإصلاح الاقتصادي الذي يقترحه هذا المشروع؟ أعطيكم بعض المعلومات:

- هناك رفع الاحتكار عن سوق التبغ.

- هناك إعادة النظر في الرسوم على القيمة المضافة وهذا كذلك يندرج في إطار الإصلاح الاقتصادي. كما توجد أشياء كثيرة تدل على أن هذه الوثيقة التي بين أيديكم تتماشى تماما مع برنامج الحكومة في الميادين الثلاثة

أعلن لكم قيمة هذه الزيادة لأنها تحتاج إلى دراسة أمور عديدة. إذن، بهذا الرد أكون قد أوفيت بعهدي أمامكم. لكن في نفس الوقت أقول لكم: إن الجزائر هي البلد الوحيد الذي يرتبط فيه ارتفاع الأجور بسوق النفط. لماذا؟ لأن في البلدان العادية الأخرى يرتبط ارتفاع الأجور وسياستها بالإنتاج والإنتاجية في المؤسسات الاقتصادية، أليس هذا صحيحا؟! أما بالنسبة إلى بلدنا فلدينا خصوصيات خارقة للعادة وهي أن ارتفاع الأجور تابع لمداخل النفط! إذن، هذا غير معقول، وعليه أردت أن ألفت انتباهكم من أجل أن نفكر -حكومة وبرلمانا- في هذه الخصوصية التي تميز سياسة الأجور في الجزائر. لكن أتساءل ما هي هذه الخصوصية؟ وكيف يمكن تصحيح هذا الفهم الخاطئ الذي يرى أن كل ارتفاع في سعر برميل النفط يكون مصحوبا بالدعوة إلى رفع الأجور؟ وإذا وقع العكس فمن سيدفع الثمن!؟

الرئيس: رجاء السيد الوزير أن تسمحوا لي بالقول: إن النقاش لا يعني إجراء مباراة رياضية في تنس الطاولة، بل يعني أن السادة النواب قد طرحوا انشغالاتهم طيلة أيام من النقاش، وبالتالي إن الفرصة الآن أمام السيد الوزير للرد على هذه الانشغالات، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير المالية (يوصل): شكرا السيد الرئيس، إن القضية بسيطة وهي، هل هناك مجال للتحليل والتفكير في بلادنا في سياسة الأجور أم لا؟ أجيبكم بنعم، فللخروج من هذه الوضعية الخطيرة نفكر في رفع الأجور مباشرة كلما ارتفع سعر النفط. أقول: توجد عوامل أخرى لها انعكاسات على الأجور كالإنتاج والإنتاجية، وأسعار البضائع، وتسيير التجارة الخارجية، إلى آخره. لهذا أقترح أن نعقد ندوة مشتركة تحت إشراف السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان وبحضور مجموعة من النواب والوزراء للتكلم في سياسة الأجور في البلاد، وبالتالي نوسع الثلاثية. مع احترامنا إياها.

هناك نقطة أخرى تحتاج إلى توضيح تتعلق بقضية الضغط الجبائي في بلادنا؟ إذ أن عددا من الإخوة

الجزائريين الذين يرون أن قضية توفير مناصب العمل في بلادنا ترتبط بقضية زيادة عدد الشركات. فيما أن يرتفع عددها وبالتالي يرتفع حجم الشغل وإما أن تبقى الأشياء على حالها. وفي هذا الإطار أقول: إننا سنناقش الموضوع -إن شاء الله- مع الإخوة رؤساء المجموعات البرلمانية لإيجاد حل لهذا العدد الكبير من المشاريع المتوقفة. كما سنأتي بمشروع، إن شاء الله، يخص الاستثمار في الجزائر وحينها سنتكلم بدقة في هذا الموضوع.

2 - إن الحكومة ووزارة المالية بالتحديد ليست مسؤولة عن كل الأجور في البلاد فهي مسؤولة فقط عن نسبة 23٪ منها، أي ما يعادل مليوناً وأربعمئة وخمسة وثلاثين ألف موظف، وأقول بكل صراحة: إن الحكومة بصددها دراسة قضية الأجور على مستوى الوظيف العمومي وعلى مستوى الاقتصاد ككل. وقد تمت الدراسة خلال التحضير لانعقاد ما يسمى اجتماع الثلاثية. إذن، هذا لا يعني أن وزير المالية قد أخلف وعده مع البرلمان، وأقولها بكل صراحة وإلحاح وسأقترح على الحكومة في الأسابيع القادمة وفي نفس الوقت، ويكون هذا الاقتراح مسؤولاً. لماذا؟ لأن ارتفاع الأجور في الوظيف العمومي يؤثر طبعاً في الأجور وفي الاقتصاد كله، حيث يستحيل على المرء أن يرفع في أجور قطاع الوظيف العمومي دون النظر في سير العملية الاقتصادية في مجملها، لأن بعد ارتفاع الأجور في هذا القطاع ستحصل طبعاً انعكاسات على القطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى الشركات العاجزة حالياً عن الدفع. وسأعطيكم عددها يوماً ما بالتفصيل. والسؤال المطروح حالياً هو: كيف تتم عملية تمويل ارتفاع في الأجور في الوظيف العمومي وفي القطاعات الأخرى؟ مع العلم أن مسؤولية الحكومة كبيرة في هذا الميدان، لماذا؟ لأن من السهل القول، إننا بخير، نرفع أجور الوظيف العمومي، مادام البترول موجودا وحسب المثل الشعبي القائل: "اللي يولول ويمشي للواد، الله يديه للواد" فهذه ليست مسؤولية. لهذا نبحت الآن عن الكيفية التي تسيير بها الأمور بدقة. هذا من ناحية، أما إذا أردتم الرد المباشر حقاً فأنا موافق على العمل لرفع الأجور في الوظيف العمومي، لكن لا أستطيع أن

من المواد ذات الاستهلاك الواسع (الفريشة والدواء والخبز والسميد) إلى آخره، حيث وصل دعم الميزانية لهذه المواد مبلغ 14 مليار دينار، وهنا أعود فأقول: أين هو الضغط الجبائي على المؤسسات الاقتصادية وعلى المواطنين؟! إذن، يجب أن نفكر في هذا الموضوع وأن ننظر في كل حالة بدقة. وهذا أيضا للتوضيح.

كما يوجد توضيح آخر يخص تمويل القطاعات المختلفة، وأنا لا أريد أن أدخل في التفاصيل ولكن بودي أن أشارككم ضرورة حل المشكلة، خاصة وأن تمويل بعض القطاعات يبدو أنه قد وصل إلى مأزق. ماذا أعني؟ أعني أنه لا تترجى فائدة من الثروات الإضافية التي تعطى هذه القطاعات دون تحسين في التسيير. أعطيكم أرقاما عن قطاع التربية والتكوين مثلا، إذ يستفيد كل القطاع حاليا وفي جميع المستويات، أي (الابتدائي، الإكمالي، الثانوي، العالي إلى آخره) ميزانية تسيير وتجهيز مقدرة بقيمة 245 مليار دينار، أي نسبة 6,2٪ من الناتج الداخلي الخام، وهذه النسبة لا وجود لها في المغرب وتونس ولا في غيرها. وقصد القيام بمقارنة دعوني أفيدكم ببعض الأرقام، لقد كانت تقدر في سنة 1993 بنسبة 8٪. إذن هناك انخفاض مقارنة بهذه السنة، ولكن الملاحظ هو أن النفقات في طور التعليم العالي ارتفعت بسرعة على حساب النفقات في الطورين الابتدائي والثانوي، كما أن أوضاع التعليم في الطورين الابتدائي والثانوي لا تسيير على ما يرام، حيث وافيتكم سابقا بالأرقام الخاصة بتكاليف الكهرباء وغيرها، كما كانت النفقات في سنة 1993 في التعليم العالي تمثل نسبة 16٪ من نفقات القطاع الإجمالية. أما حاليا فقد ارتفعت إلى نسبة 24٪.

لقد قلنا حينئذ إنه سجل انخفاض في كل النفقات، مقارنة بالناتج الداخلي الخام، وهذا يعني أيها الإخوة وبكل صراحة أن طوري الابتدائي والثانوي في خطر، والمطلوب من ممثلي الشعب أخذ هذه الحالة بعين الاعتبار والتفكير معنا لإيجاد الحل المناسب لاسيما في ميدان التسيير. لقد قيل ما قيل في الجرائد عن عدم توفر القطاع على

والأخوات، تساءلوا عن الضغط الجبائي الكبير للدولة. وعلى الرغم من أن التساؤل في بحد ذاته يتناقض مع ما قيل عن حجم الجباية العادية فلا بأس أن أجيب: فإذا كانت مداخيل الجباية العادية محددة، فإن الضغط ليس كبيرا، بيد أن الإخوة يتساءلون!. وبالنسبة إلي أتفق مع الرأيين: الرأي القائل بكبر الضغط. لقد طلبت بصراحة من المدير العام للضرائب الإجابة عن السؤال: هل الضغط موجود أم لا؟ وبعد مراجعتنا لرسوم (القيمة المضافة، أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي) وجدنا أنها انخفضت ابتداء من سنة 90 إلى الآن. والأرقام موجودة وهي في متناول الجميع. فعلى سبيل المثال: الضريبة على أرباح الشركات كانت في سنة 1990 مقدرة بنسبة 50٪ ولا تتعدى الآن نسبة 30٪ ونفس الشيء فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي.

إذن يوجد انخفاض في كل الرسوم، ولكن الغش كبير، لذا فإصلاح هذه الإدارة مهم جدا، فوزير المالية لا ينوي رفع النسب ولكن ينوي رفع الوعاء الضريبي. نعم، هذه هي السياسة الجبائية للبلاد وهي واضحة، إذ يجب عدم رفع النسب بل تخفيضها قليلا وتوسيع مجالها، لأن هذا هو المفيد. لهذا يستحيل القول إن الضغط الجبائي في بلادنا قوي. وأضيف أن عددا كبيرا من الإخوة ليسوا في نفس الطرح، فمثلا: قضية استهلاك الطاقة الكهربائية في بلادنا، لقد تكلمت مع مدير شركة سونلغاز وطلبت منه الكشف عن الفاتورة غير الرسمية، فوجدت أن هذه الشركة تدفع مبلغ 20 مليار دينار سنويا للمواطنين من خلال دعم أسعار الكهرباء، وهذا المبلغ هو في حد ذاته دعم للمواطنين، على الرغم من أن بعضهم ينفون هذا الدعم وينتقدون الميزانية ويرون أنني من دعاة الليبرالية المتوحشة، إذ لو كنت أنتمي إلى الليبرالية المتوحشة لدعوت المدير العام للشركة التي تعتبر شركة عمومية وتجارية، إلى رفع أسعار الكهرباء بحثا عن الفوائد. وبالتالي سأكون حينئذ قد سلكت سلوكا غير مسؤول من الناحية السياسية.

نفس الشيء ينطبق على الإعفاء الحاصل في عدد كبير

الذي يمثل حجم الصادرات ولا علاقة له بإيرادات الميزانية، فهناك فرق بينهما، وأفيدكم بالرقم الرسمي، ففي آخر شهر ديسمبر القادم إن شاء الله ستضيف كل الإيرادات المتعلقة بالمحروقات إلى الميزانية مبلغ 13 مليار دولار، وهذا إذا بقيت الأمور على حالها في الأسواق الدولية، فأنا أتحدث بكل شفافية ووضوح، إذن سيدخل إلى الخزينة مبلغ 13 مليار دولار فقط من بين مبلغ 20 مليار دولار، لماذا؟ السبب بسيط وهو أن الأموال التي تدخل إلى الخزينة تتمثل في حجم الضرائب الذي تدفعه شركة سوناطراك، وهذه الشركة لا تدفع للدولة كل مداخيل الصادرات، فهي لها تكاليفها ولها أرباحها ولها شركائها، إلى غير ذلك، وأود أن أوضح ذلك رسمياً، لأن بعضهم يتكلمون عن هذا الموضوع، فهناك من يتكلم بنية حسنة وهناك من يتكلم بنية أخرى!! إذن من بين مبلغ 20 مليار دولار هناك مبلغ 13 مليار دولار فقط يدخل إلى الخزينة، وقد تكلمت عن هذا بكل وضوح عندما قلت لكم في الوثيقة إن الواردات التابعة لجباية المحروقات ترتفع من 1010 إلى 1020، وهذا موجود في الوثيقة ولم أقم بتزويرها. هذا بالنسبة إلى الرقم الأول الذي أود أن يكون الجميع في نفس الصورة بشأنه، فالجباية البترولية تمثل مبلغ 13 مليار دولار وليس 20 مليار دولار، فشركة سوناطراك لها نصيب من الأرباح والشركاء كذلك لهم نصيبهم من الأرباح وهذه الشركات كلها لها تكاليفها، إلى غير ذلك، ولكن هناك نوع من الغموض عندما يفهم أن كل ما يدخل من الصادرات يذهب إلى خزينة الدولة، فهذا غير معقول أيها الإخوة.

أما فيما يخص الرقم الثاني المتمثل في مبلغ 10 ملايين دولار والذي يمثل حجم الاحتياطي أو ما يسمى صندوق ضبط الموارد، فقد قال بعضهم عبر الصحافة إن هذا المبلغ كله يدخل إلى صندوق ضبط الموارد، لا، ليس كذلك وكما يقال بالعامية "اللي يحسب وحده يشيطلو" فهذا المبلغ قد دخل إلى البنك المركزي وليس إلى جيب السيد ابن أشنهو. وسأفيدكم ببعض الأرقام البسيطة لأننا يجب أن نبسط الأمور كي تكون هناك شفافية ووضوح، ففي أواخر سنة 1999 كان الاحتياطي يقدر بمبلغ 4,2

عدد كبير من المناصب المالية، وحتى اللجنة وبكل احترام قد تدخلت في هذا الموضوع.

أما نحن فقد قلنا لكم بكل صراحة والأرقام موجودة في قطاع الوظيف العمومي إن هناك 31560 منصبا شاغرا، فكيف يمكن توفير مناصب جديدة قبل حل مشكل المناصب الشاغرة؟ هذا غير ممكن ولا تقبله الحكومة، إنها مسؤولية الحكومة وعليها أيضا واجب إخباركم بما يحدث لكي تكونوا في الصورة فيما يخص النقاش، فعندما يتم التطرق إلى موضوع المنظومة التربوية أشعر أنني معني إلى حد كبير (تصفيق) ولهذا يجب دراسة الأمور بكل شفافية وفعالية، ففي قطاع التعليم العالي، وأنا شخصياً أنتهي إلى هذا القطاع، نرى أن عددا كبيرا من المناصب المالية شاغرة. إنه يبلغ 6000 منصب، إذا فهو عدد كبير جدا، وبالتالي فعندما يطلب الأخ المسؤول عن القطاع 2000 منصب إضافي أجيبه قائلا: ساعدني يا أخي وقل لي كيف تتصرف إزاء المناصب الستة آلاف هذه؟ وتقديمي لهذا المثال ليس بهدف انتقاد بعض المسيرين، بل لأن الحكومة تولي قطاع التربية والتكوين كل الاهتمام وهي ما تزال تتساءل عن تسيير هذا القطاع، وهو أيضا جهد تبذله الحكومة والسلطات المعنية.

أخيرا، لن أتكلم عن قطاع الري، وبالنسبة أود أن أشكر أحد السادة النواب أظنه أنه من ولاية معسكر أو ولاية غليزان، فقد أعطانا درسا عن هذا القطاع وعن كيفية تسييره وهو مشكور. أما النقطة الأخيرة التي تحتاج إلى التوضيح، الذي أنا بصدد تقديمه، فتتمثل فيما يأتي: بعض الأرقام المقدمة يكتنفها نوع من الغموض لدى البرلمان وحتى في الصحافة وهناك رقمان أوقعا الشعب في حيرة، أولهما هو مبلغ 20 مليار دولار وثانيهما هو مبلغ 10 ملايين دولار.

فيما يخص الرقم الأول، قيل إن السيد وزير المالية وجد عند تعيينه مبلغ 20 مليار دولار في حين يطلب منا أن نتكشف وهذا غير معقول، دعونا نتكلم عن هذا الرقم

تنتج النفط وتصدره كذلك - سيحين وقت يفيض فيه الماء وتنخفض الأسعار ولن نصل إلى ذلك - إن شاء الله - ونتمنى أن يكون المسؤولون في المنظمة يقظين ويسيروا على مهلهم، وهذا هو المطلوب من السيد وزير المالية.

كانت هذه التوضيحات، سيدي الرئيس، ضرورية ليكون الإخوة في الصورة، لقد تكلمنا عن الأرقام وقدمنا كل التوضيحات الخاصة بقانون المالية ولدي بعض الملاحظات تتعلق بالتدابير المقترحة وأود ألا أتطرق إلى كل التفاصيل بل سأتكلم على الأقل عن إعادة هيكلة ما يسمى الرسم على القيمة المضافة أولاً، وهذا مهم، أما ثانياً فهناك ما يسمى بجباية الوقود، وثالثاً قضية تتعلق بالرسم القضائية، وأخيراً موضوع الأسعار الخاصة بشراء الأراضي الفلاحية.

أولاً: فيما يخص إعادة هيكلة الرسم على القيمة المضافة، أود إفادتكم بمعلومات واضحة وبسيطة.

أولاً تعلمون كلكم أن هناك عدداً من المواد ذات الاستهلاك الواسع لا تخضع للرسم على القيمة المضافة، منها: الخبز والفرينة والدقيق والحليب والأدوية. لقد نشر أحد الإخوة الصحفيين، وأنا صراحة أحبه كثيراً، مقالا في يومية "الوطن" يقول فيه إن هناك تجاوزاً في فرض الرسم وإن الشارع لن يستقبل هذا الأمر بصدر رحب، فحتى لو كان هذا الشخص صحافياً إلا أنه يجب أن يكون مسؤولاً، إنني لا أطلب من جميع الصحفيين أن يكونوا مسؤولين ولكن يجب أن يتوفر لديهم الحد الأدنى من المسؤولية ويقللوا من الخلط بين الأمور (تصفيق).

لقد ورد ذلك في الجريدة هذا الصباح، فماذا يعتقدوننا؟ ألسنا في المستوى لإدراك الأمور؟! فقليلاً من الاحترام من فضلكم!

أؤكد أن الرسم على القيمة المضافة لا يدفع حالياً، فهناك إعفاء من دفع هذا الرسم بالنسبة إلى الخبز والفرينة والدقيق والحليب والأدوية. وفيما يخص الرسم على القيمة المضافة دائماً فإن الرسم المقدر حالياً بنسبة 7٪ يطبق على عدد كبير من المواد ذات الاستهلاك الواسع،

أو 3،4 ملايين دولار، أضيفوا إليه إيرادات الصادرات المقدرة بمبلغ 20 مليار دولار، فيصل المبلغ إلى 24 مليار دولار في آخر السنة، لكن خلال السنة هناك خدمة المديونية التي يجب تسديدها بالعملة الصعبة وليس بالدينار والمقدرة تقريبا بمبلغ 5 ملايين دولار. لا أدري ماذا قال السيد محافظ البنك فأنا أتفق معه على كل حال، لأنه هو الأدرى بهذه الأمور، إذن 5 ملايين دولار، والباقي يخص لتغطية الاستيراد... لا بل 9,5 ملايين دولار.

نستمر في الحساب؛ عندما نضيف مبلغ خدمة المديونية إلى مبلغ العجز في الميزان التجاري بما فيه الخدمات، نصل إلى مبلغ 14 مليار دولار وبإضافة مبلغ 10 ملايين نجد مجموع 24 مليار دولار. إذن ليس هناك غموض وإنما هناك فرق بين الاحتياطي في البنك المركزي وبين صندوق ضبط الموارد، وقد سبق أن تكلمنا عن ذلك.

وفي آخر السنة، إذا بقينا أحياء، ستبلغ الموارد الموجودة في الصندوق كما قلت لكم من 150 إلى 160، وذلك حسب تطورات الأسعار، فلست أوحى بشيء.

وفيما يخص تطورات الأسعار، دعوني أخبركم بشيء حتى نكون جميعاً في نفس الصورة، فقد اتصل بي البارحة ليلاً أحد مدراء البنوك وهو بنك دولي كبير، فقال لي إن سعر برميل البترول سيتراوح في الثلاثي الأول من سنة 2001 بين 22 و23 دولاراً، ماذا يعني هذا أيها الإخوة؟ هذا هو سوق النفط، فنحن أمامنا العرض والطلب، وحالياً...

لكي نكون جميعاً في الصورة... سيأتي زمن لا يستطيع منتجو النفط السيطرة على العرض، فماذا سيحدث حينئذ؟ سينخفض سعر النفط، لأنه عندما يرتفع العرض يقل الطلب، هذا هو سوق النفط أيها الإخوة، أما القول: إن السعر سيصل إلى 30 دولاراً أو 40 دولاراً أو 50 دولاراً ففي هذه الظروف يمتلئ الكأس وإن أخطأ المسؤولون يوماً ما في منظمة الدول المصدرة للنفط وغيرهم - لأن هذه المنظمة كما تعلمون ليست الوحيدة التي تنتج النفط وتصدره بل هناك عدد كبير من الدول

نعود إلى هذا الموضوع، وإذا تحدثنا في موضوع ما يجب أن نلم به. إذن يستفيد المواطن انخفاض الرسم المفروض على 16000 بضاعة أو مادة من نسبة 21٪ إلى 17٪ وهذا الأمر قد نسيه بعضهم وأنا أذكرهم به. ولكن هناك طبعاً 10 بضائع فقط عرف الرسم المفروض عليها ارتفاعاً ويمكن أن يمس ذلك المواطن، ولكن يجب أن تكون هناك مقارنة بين 10 بضائع و 16000 بضاعة انخفضت نسبة الرسم المفروض عليها ومنها عدد كبير من البضائع ذات الاستهلاك الواسع، وبالتالي ما يزال موقف الحكومة على حاله إزاء ذلك ولا سيما ونحن في مرحلة عصرة الإدارة الجبائية، وتكون عصرة الإدارة الجبائية سهلة عندما تمر الرسوم من 3 معدلات إلى معدلين، وقد تكلمنا في هذا الأمر وأكرر نفس موقف الحكومة.

ثانياً: وصلنا الآن إلى موضوع الرسوم المطبقة على أسعار الوقود أو الجبائية على الوقود، وهو أمر حساس جداً سيدي الرئيس، السيدات والسادة النواب، السادة الوزراء، لذا نحاول أن نفسر الأمور بروية. دعونا نطلق من منطلق بسيط وهو: ما هو هدف الحكومة من هذا الإجراء؟

قلنا في الوثيقة، إن هدف الحكومة هو تمويل صندوق الطرق والطرق السريعة، وهذا يعني أن الحكومة تعتبر أنه لو أولت الجزائر شبكة الطرق، كل الاهتمام، كما ونوعاً، لوجب أن تخصص لها موارد، وبالتالي دعوني أفيدكم ببعض الأرقام.

يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر 102700 كلم، فهل هي كافية أم لا؟ سنرى فيما بعد. لكن ما هي الحالة الراهنة للشبكة الموجودة، التي تضم الطرق الوطنية التي يبلغ طولها 23700 كلم كما يبلغ طول الطرق الولائية 25200 كلم ويبلغ طول الطرق البلدية 51800 كلم؟ أقول لكم بكل صراحة وشفافية وبالأرقام: تقدر نسبة الطرق التي هي في حالة حسنة كما يأتي: نسبة الطرق الوطنية 37٪، نسبة الطرق الولائية 25٪، وبالنسبة إلى الطرق البلدية فالأرقام غير متوفرة. أما بالنسبة إلى

منها العدس والتمور وحديد الخرسانة والمنتجات المطحونة. إذن يبقى عدد كبير من السلع ذات الاستهلاك الواسع خاضعاً للرسم المقدر بنسبة 7٪ وقد قال أحد الإخوة من الأحزاب وبكل احترام: حتى الرسم المطبق على الماء قد قمتم برفعه، إن الرسم المطبق على الماء كان يقدر بنسبة 7٪ وما يزال يقدر بنفس النسبة، وبالتالي لم نقم برفعه ولا بإلغائه.

لنعد إلى النقاش، هناك أيضاً قضية...

الرئيس: حسب علمي لم يذكر السيد الوزير اسماً محدداً، وبما أن الكلام عام يرجى تمكينه من الرد على الأسئلة... رجاء السيد مكي!

السيد وزير المالية (يواصل): بالنسبة إلى قضية رفع الرسم من نسبة 14٪ إلى نسبة 17٪، لقد قيل إن الرسم المطبق على العديد من السلع قد ارتفع من نسبة 14٪ إلى نسبة 17٪، إلا أنني أود إفادتكم ببعض المعلومات عن عدد المواد التي انخفض الرسم المفروض عليها من نسبة 21٪ إلى نسبة 17٪، يصل عددها إلى 16000 مادة منها؛ القهوة والسكر والشاي والقمصان وكل أنواع الألبسة، والقائمة موجودة ويمكننا الحديث عنها، كل هذا من باب الشفافية.

هناك أيضاً بعض البضائع كان الرسم المفروض عليها يقدر بنسبة 14٪ وارتفع إلى نسبة 17٪ منها الزيت والعجائن والطماطم وقد تكلمتم عنها وأنتم مشكورون على ذلك، ولكن ما هو أثر ارتفاع نسبة الرسم من 14٪ إلى 17٪ في أسعار هذه البضائع؟ لقد درسنا القضية ونرى مثلاً أن سعر دلو من الزيت سيرتفع من 340 ديناراً إلى 341,7 ديناراً لو طبق عليه الرسم، ولنحسب.

لكن أيها الإخوة عندما تشاهدون الأسعار في الأسواق تجدون أنها تختلف من سوق إلى آخر. فقارنوا سعر هذه المواد بين الأحياء والمناطق؛ في باب الواد أو في بلوزداد أو في الأبيار أو في سور الغزلان، فالفرق كبير ويتجاوز ما تكلمنا عنه ويمكن إدراجه في هامش الخطأ.

والوقود مقارنة بدول أخرى، هذا ما فهمته من خلال المناقشة، كأننا لا يمكن أن نقارن أنفسنا بالآخرين وأنا نعيش في عالم خاص بنا! يجب أن نقوم بالمقارنة وفي جميع الميادين. دعونا إذن نقارن: ما هو متوسط أجر إطار جزائري؟ وما هو سعر اللتر الواحد من الوقود العادي أو الممتاز في فرنسا حاليا؟ لقد وصل سعره إلى 8 فرنكات أي ما يعادل 89 ديناراً حسب السعر الرسمي للصرف.

الرئيس: القاعدة تنطبق على الجميع.

السيد الوزير (يوصل): سيدي الرئيس، ربما لدي أسلوب خاص في تقديم هذه الأمور ولكننا سنخرج فيما بعد من القاعة ويمكننا حينئذ إجراء عملية المقارنة بين الأجر المتوسط ومتوسط السعر في المحطة...

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

إن الحكومة تتمسك بهذه التدابير للأسباب المذكورة آنفاً، إذ تولي الخدمات العمومية الأساسية الأولوية ويمكن مناقشة ذلك.

ثالثاً: الرسوم القضائية:

لقد ذكرنا في الوثيقة الأسباب التي دفعت الحكومة إلى الرفع النسبي لهذه الرسوم، والحكومة مستعدة -إن شاء الله- لإعادة طرح هذا الموضوع في النقاش بعد إثراء الوثيقة في إطار اللجنة المكلفة بذلك.

أما فيما يخص قضية الأسعار المتعلقة بالأراضي الفلاحية التي كانت وما تزال تابعة للأموال العمومية في إطار ما يعرف بالثورة الزراعية، فإن القانون في هذا المجال معروف وواضح، كما أن الأسباب التي دفعت الحكومة إلى تلك التدابير معروفة هي الأخرى، وتتمثل أساساً في البحث عن حل، يحقق التوازن بين مصلحة مالك الأرض ومصلحة الخزينة العمومية، وهناك كذلك اقتراحات وردت في وثيقة اللجنة سوف نعود -إن شاء

الطرق التي هي حالياً في حالة متوسطة -وعندما يقول الجزائري كلمة متوسط فذلك يعني أن ناقوس الخطر بدأ يدق- فهي كما يأتي: نسبة 40٪ من الطرق الوطنية ونسبة 45٪ من الطرق الولائية. أما بالنسبة إلى الطرق الموجودة حالياً في وضعية مزرية فالأمر واضح، نسبة 12٪ من الطرق الوطنية ونسبة 30٪ من الطرق الولائية.

ماذا يعني هذا؟ يعني شيئاً بسيطاً، وهو أن مستوى الجهد المالي المخصص لصيانة الطرق في الجزائر غير كاف. فكم كان يبلغ هذا المستوى؟ كان يتراوح بين 3 ملايين دينار و5 ملايين دينار، وعندما تنخفض الموارد وينخفض سعر برميل النفط يتوقف هذا التخصيص، وهذا ما جاء في تدخلات السادة النواب المحترمين، فلم يقل ولو واحد منهم إن الطرق في وضعية حسنة ولا تعرف حوادث مرور ولا انعكاسات سلبية على صيانة السيارات، فالكل يقول إن الحال ليس على مايرام، فهناك انعكاسات سلبية على حوادث المرور وهذا معروف وهناك انعكاس سلبى على تكاليف صيانة السيارات وهذا أيضاً يهم المواطنين، ولهذا تساءلنا كيف نغطي، باستمرار، تكاليف صيانة الطرق الجزائرية خارج الميزانية، لأن المعروف أن الميزانية تشهد تقلبات، وقد تكلمنا في الموضوع، ونضيف إلى هذا إنشاء طرق جديدة أو ما يسمى الطرق الوطنية والطرق السريعة، دعوني أفيدكم بأرقام لكي نكون جميعاً في الصورة، يكلف كيلومتر واحد من الطريق السريع مبلغ 350 مليون دينار وهذا يعادل تكاليف مهرجان واحد (مهرجان الشبيبة) ويكلف كيلومتر واحد من الطريق الوطني مبلغ 25 مليون دينار، كيلومتر واحد من الطريق الولائي أو البلدي مبلغ 10 ملايين دينار، هذا يعني أن الضغط على نفقات التجهيز لصيانة هذه الطرق وإنشاء طرق جديدة بما فيها الطرق السريعة، غير ممكن مستقبلاً وأقولها لكم بكل صراحة والسيد وزير الأشغال العمومية سيقول نفس الشيء، هذه الوضعية التي أدت بالحكومة إلى فرض هذا الرسم الجديد، وفي نفس الوقت لن أعود إلى موضوع الجباية البترولية لأن هناك أرقاماً أخرى تدل على مستوى الضغط الجبائي في الجزائر فيما يخص منتوجات المحروقات

ذلك من الناتج الداخلي الخام أو من ميزانية التسيير، غير أنها ارتفعت قليلا فيما يخص اعتمادات التجهيز.

... أيها الأخ العزيز، إنني لست بصدد القول إنه يجب رفع اعتمادات هذا القطاع أو تخفيضها وإنما أذكر أرقاما لتتضح الصورة لدى الجميع، فالأولويات واضحة لدى الحكومة.

أما عن المواضيع الأخرى، فقد تحدثنا عن الطرقات، فنذكر بالنسبة إلى الطرق السريعة؛ الطريق السريع شرق-غرب على سبيل المثال الذي تعد تكاليفه واضحة وهي مقدرة بمبلغ 5,5 ملايين دولار وقد تصل إلى 6 ملايين دولار، وإذا توفر لدينا هذا المبلغ، فهل ننجز هذا الطريق السريع ونتناسى الأشياء الأخرى التي تكلمنا عنها؟ هذا غير معقول!! إذ لا يعتبر ذلك من أولويات الحكومة -وقد ورد ذلك في برنامجها- أي لا يمكن تمويل هذا المشروع عن طريق الخزينة، لكننا نرحب بحل آخر إن وجد ونفكر فيه لنقترحه عليكم، لكن الأولويات بالنسبة إلينا واضحة.

أشكركم جميعا وأكرر شكري لأعضاء اللجنة ورئيسها وأقول بصراحة إنه صبر علينا.

شكرا لكم سيدي الرئيس (تصفيق).

الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية على رده... هذا يندرج في إطار الاستعمال العقلاني للإمكانات.

شكرا للسيد الوزير وللسادة الوزراء وللزميلات والزملاء، ولكل من ساهم في هذا المجلس في إضفاء الحيوية على النقاش ولمن نقله للمواطن والمواطنة عبر التراب الوطني.

لقد مر أسبوع على فتح هذا الملف والنقاش ولم يبق لنا سوى أن نعيد الكرة إلى مرمى اللجنة لكي تستخلص من هذا النقاش التعديلات اللازمة وذلك بالتفاهم مع السيد

الله- إلى دراستها، لنستقي منها كل ما هو إيجابي في هذا المجال.

سيدي الرئيس، خلاصة القول، أود أن أشكر الإخوة النواب الذين تدخلوا في النقاش، وقد لاحظت أن تدخلاتهم تميزت بروح الإثراء حرصا على مصالح الدولة. وعليه فإن الحكومة حين تقدم مشروعا كهذا الذي يمثل مشروع الميزانية فإنها تتحمل مسؤولية الاستمرار في تسيير الدولة ككل.

لهذا، فقد سجلنا بكل ارتياح نقطتين إيجابيتين وأشكر النواب على ذلك.

تتعلق النقطة الأولى بصندوق تنظيم الموارد، الذي لم ترد بشأنه أية تحفظات فأشكر البرلمان على ذلك، وقد سرت الحكومة كثيرا بهذا الموقف، إذ يعتبر الإجماع بين البرلمان والحكومة على ضرورة وجود هذا الصندوق أمرا إيجابيا للغاية.

ثانيا، لاحظنا كذلك خلال النقاش الأهمية والأولوية والأسبقية التي أوليتموها -جميعكم- الخدمات العمومية الأساسية، كالتربية، والصحة والطرقات، والعدالة، وبكل صراحة -مع أنني وزير المالية- لدي نفس الأولويات التي أبديتها، فالتربية هي أساس المجتمع، كما أنه من المستحيل أن يتحقق ما يسمى الحكم الرشيد دون وجود قطاع عدالة فعال، فجميعكم تعلمون أن المواطن الذي لا يملك إمكانيات للحفاظ على صحته عديم الحقوق في هذا المجتمع، لذا فأنا دائما مع هذا الاتجاه وأؤيده، فالأولوية في نفقات الدولة في مجموعها تمنح هذه القطاعات، وهذا دون أن أتطرق إلى قطاعي الدفاع الوطني والأمن اللذين تحظيان بالأولوية لأسباب معروفة لا تحتاج إلى التأكيد، وقد تطرق إليها السيد وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية، لأن بلادنا تنشد الاستقرار ويمكننا القول -بعد أن تطلعوا على الأرقام- إن اعتمادات هذا القطاع لم تتغير مقارنة بالسنوات الأخيرة وقد ورد ذلك في الوثيقة، في شكل أرقام، سواء أكان

ومشروع القانون المعدل والمتمم للقانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي وكذا مشروع القانون المعدل للقانون المحدد للقواعد العامة للطيران المدني. شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة زوالا

الوزير حتى تبرز خلاصة هذا الجهد في شكل وثيقة تقدم إلى مجلسنا قصد إبداء الرأي فيها.

وأقول هذا مذكرا أن مجلسنا سيستأنف أشغاله يوم الأحد 19 نوفمبر في الساعة الثانية زوالا وتخصص للتصويت على مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2001

ملحق أسئلة كتابية وأجوبة

* 1 - من السيد الحبيب قيدوم

إلى السيد وزير المالية

- بناء على الدستور،
- بناء على القانون العضوي المنظم للعلاقات ما بين البرلمان والحكومة،
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

نظرا إلى الصعوبات التي أصبحت تعترض تجار المجوهرات لولاية تيارت، بسبب قرار سنة 1999 الذي يقضي بإخضاع نشاطهم المهني لمراقبة مديرية الضرائب لولاية سيدي بلعباس بعدما كانوا يخضعون لمراقبة مصالح ولاية وهران منذ 1962 وهي الولاية التي يشتركون منها بضائعهم. وللعلم أن ولاية معسكر هي أقرب إلى سيدي بلعباس لكن تخضع مراقبة النشاط المهني في هذا الإطار لمصالح ولاية وهران.

لذا نتوجه إليكم بهذا السؤال المتمثل في استطلاع إمكانية إرجاع عملية مراقبة النشاط المهني لتجار المجوهرات بولاية تيارت إلى المصالح المختصة بولاية وهران أو فتح مديرية خاصة في ولاية تيارت.

* رد السيد الوزير

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور وكذا المادة 68 من القانون العضوي الذي يتضمن تنظيم وتسيير المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا علاقاتهما مع الحكومة، يشرفني أن أبلغ إلى علم النائب المحترم عناصر الإجابة المتعلقة بالسؤال الكتابي حول قضية تجار المجوهرات لولاية تيارت.

إن السؤال حول طلب تحويل ملفات تجار المجوهرات لولاية تيارت من مفتشية الضمان بسيدي بلعباس إلى مثلتها بهران، قد أخذ بعين الاعتبار وهو قيد الدراسة قصد إعداد قرار معدل للقرار المؤرخ بتاريخ 9 ديسمبر 1998 المتضمن إحداث مفتشيات الضمان وتحديد تنظيمها وصلاحياتها واختصاصاتها الإقليمية.

كما أعلمكم أن مصالح الإدارة المركزية للضرائب قامت بإبلاغ جمعية تجار المجوهرات والحرفيين لولاية تيارت، من خلال الرسالة رقم 3228 المؤرخة في 16 ماي 2000، حول التدابير المتخذة بهذا الشأن.

تفضلوا، السيد النائب، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

* 2 - من السيد بوجمعة مجيد

إلى السيد رئيس الحكومة

سيدي رئيس الحكومة؛

إن عملية التنازل عن أملاك الدولة لفائدة العمال أثبتت نجاحها وجعلت الكثير من الوحدات الميؤوس منها سابقا ترجع إلى البروز وتتحصل على نتائج إيجابية، إلا أن الواقع أفرز وضعيات إن لم تجد حلا تكون بمثابة حجر عثرة في السير الحسن لهذه المؤسسات، وأذكر منها ما آلت إليه تعاونية دلفين المتمخضة عن مؤسسة (ENOCEP) سابقا حيث أعتبرها واهية ولم تبت الأطراف الأساسية وهي: السجل التجاري بحجة اعتبارها واهية ولم تبت الأطراف الإدارية المختصة فيها وهي عقد الشغور وذلك رغم كل الاتصالات التي تمت إلى حد الآن.

طبقا للتعليمات الواردة من مصالح السيد رئيس الحكومة والمتعلقة بالتوضيحات المطلوبة من نائب المجلس الشعبي الوطني، السيد مجيد بوجمعة، والخاصة بملف إنهاء المؤسسات العمومية غير المستقلة المنظمة بشكل شركات أجراء والصعوبات التي يواجهونها في إطار قيدهم في السجل التجاري، يشرفني أن أعلم السيد رئيس الحكومة بما يأتي:

- بغرض إيجاد الحل لهذه المؤسسات والذي يتعلق بعدم إمكانية هذه الأخيرة الامتثال للشروط القانونية المتعلقة بشروط القيد في السجل التجاري، سند الملكية أو عقد إيجار، تمت الموافقة على تدابير مؤقتة لتسهيل عملية القيد وذلك إثر اجتماع منعقد يوم 4 ماي 1998 بحضور الممثلين عن:

- مصالح السيد رئيس الحكومة،
- المديرية العامة للأموال،
- الشركة القابضة لناحية الوسط،
- المركز الوطني للسجل التجاري.

تتمثل هذه التدابير في الحلول الآتية:

- يستوجب على المديرية العامة للأموال منح سند مؤقت لاتفاق البيع، تودعه في ملف القيد في السجل التجاري للمؤسسات المعتمدة،
- يمنح المركز الوطني للسجل التجاري على أساس هذا الاتفاق وصل إيداع (وثيقة لها نفس قيمة السجل التجاري) لتمكين هذه الشركات من تسوية وضعيتها.

تم أيضا تحديد مدة سنة لصلاحيه هذه الإجراءات، حيث يستلزم على مصالح الأملاك، عند انتهاء هذا الأجل، إرسال نسخة من عقد البيع إلى المركز الوطني للسجل التجاري.

تجدد الإشارة إلى أن هذا الملف لم يعرف أي تطور ويستمر المركز الوطني للسجل التجاري في تطبيق التدابير المؤقتة المشار إليها أعلاه بغرض عدم تجميد هذه المؤسسات.

وتجدد الإشارة هنا إلى أنه رغم هذا العائق، يواصل عمال التعاونية نشاطهم بصفة طبيعية وقد حصلوا على نتائج إيجابية، إلا أن غياب السجل التجاري يحول دون اطمئنان هؤلاء العمال على مستقبل تعاونيتهم.

لهذا أطلب من معاليكم التدخل الناجح لدى القطاع المعني لفك هذه المعضلة التي تعانيها أكثر من تعاونية على مستوى التراب الوطني.

الإشكال الثاني لهذه المؤسسة هو أن مصالح أملاك الدولة لولاية مستغانم رفضت اعتبار وحدة مصنع الثلج كتجهيز، ولم تكن هذه الأخيرة محل تقويم ضمن جرد التجهيزات، عكس ما جرى ويجري على مستوى الولايات الساحلية الأخرى، والكل يعلم أن الأمر يتعلق بآلات قابلة للتفكيك والتحويل، فهي تجهيزات كباقي التجهيزات الأخرى.

ذلك ما جرى في ولاية وهران، حيث تم جرد وتقويم جميع تجهيزات وحدة إنتاج الثلج الموجودة بميناء الصيد "بأرزيو" لفائدة تعاونية "الدلفين" والتي يوجد مقرها الاجتماعي على مستوى ميناء مستغانم.

تدخل مصالحكم، معالي رئيس الحكومة، ضروري لفك هذا الإشكال وتمكين التعاونية من انطلاقة جديدة وثقة في المستقبل.

تفضلوا بقبول أسمي عبارات التحية ووافر الاحترام.

* رد السيد وزير التجارة نيابة عن رئيس الحكومة

الموضوع: تسجيل المؤسسات العمومية غير المستقلة في السجل التجاري.
المرجع: إرسالكم رقم 2769 المؤرخ في 10 أكتوبر 2000.

القيمة المضافة المعفاة من الرسم الجمركي وتطبيق رسم مخفض للضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة المطبق على حقوق التصريف ورسوم المرور لنفس الفترة. لقد عارضت المؤسسة هذا التصحيح وتقدمت بطعن إداري لدى مديرية الضرائب للولاية، قوبل بالرفض بالرغم من المحاولات المتعددة لإيجاد حل للمشكلة بحيث استندت المؤسسة في تدعيم حججها إلى التنظيم الساري به العمل وما جاء في النظام الجبائي المطبق على المؤسسات المرفئية على الصعيد الوطني.

ورغم أن هذا الرفض لا يقوم على قاعدة تنظيمية مقنعة، فقد عمدت مصالح الضرائب لولاية مستغانم إلى تجميد حسابات المؤسسة بواسطة (ATD) في 08 أوت 1999 مع إرغام المؤسسة على دفع نسبة 70٪ من مبلغ التصحيح مقابل رفع اليد.

في المراسلة التي تحمل رقم 629/ و م / م ع ض / م م / ن م م ر ق - م المؤرخة في 27/09/1999 قامت المؤسسة بإشعار كل من وزارتي النقل والمالية، حيث وافقت هذه الأخيرة على إعفاء حقوق التصريف ورسوم المرور من الرسم على القيمة المضافة، هذا وبالرغم من هذه التوضيحات المقدمة ما تزال مديرية الضرائب للولاية مصرة على مواقفها حيث أقدمت منذ 25 أبريل 2000 على تجميد حسابات الخزينة للمرة الثانية مسببة صعوبات كبيرة أدت إلى عرقلة نشاط المؤسسة وتطالب بتسديد مبلغ إضافي قدره 13813536,00 دج مع دفع مبلغ 34032943,96 دج في شكل عقوبات.

واستنادا إلى الوقائع المبينة أعلاه وجهت المؤسسة المراسلة رقم 125/65 / م ت ع / 00/1140 المؤرخة في 05 جوان 2000 إلى مديرية الضرائب لولاية مستغانم تقترح فيها دفع الحقوق الأصلية (13.813.536,00 دج) التي تقتطع من إيراداتها الشهرية مقابل رفع اليد.

كما تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة قدمت عريضة لدى

وعليه -إلا في حالة رأي مغاير للسيد رئيس الحكومة- نقترح التدخل مرة أخرى لدى المصالح المعنية لوزارة المالية للتسوية النهائية لهذه القضية.

أخيرا، وفيما يخص مؤسسة (ENOCEP) التي هي موضوع الشكوى، أنهي إلى علم السيد رئيس الحكومة أن هذه المؤسسة تستفيد مثل المؤسسات الأخرى الإجراءات التسهيلية المتمثلة في تسليمها وصل إيداع متجدد كل شهرين (02) وذلك حتى التسوية النهائية لملف القيد في السجل التجاري.

إن هذا الوصل يعطي نفس الحقوق التي يتضمنها مستخرج السجل التجاري.

تقبلوا مني، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

* 3 - من السيد بوجمعة مجيد إلى السيد وزير المالية

سيدي الوزير،

- طبقا لأحكام المادتين 100 و 134 من الدستور،
- طبقا للمادة 68 من القانون العضوي الناظم للعلاقات بين الغرفتين والحكومة،
- طبقا للمادة 72 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

يشرفني أن أطرح على معاليكم الانشغال الآتي:

تمت على مستوى المؤسسة المرفئية لولاية مستغانم عملية المراجعة الجبائية بصدد السنوات من 1994 إلى 1997 خلال السنة المالية 1998 أدت إلى تصحيح جبائي قدره 78812009,00 دج أضيف إليها مبلغ 34032943,96 دج في شكل عقوبات.

تعلق هذا التصحيح بإعادة إدماج مختلف الأرصدة المشككة خلال الفترة المعنية بالمراجعة والرسم على

المخفض للضريبة على أرباح الشركات على الأرباح التي يعاد استثمارها.

إجابة عن ذلك، يشرفني إحاطتكم علما بما يأتي:

1 - طريقة التدقيق في الحسابات:

كانت المؤسسة المرفئية لولاية مستغانم محل عملية تدقيق الحسابات في سنة 1998، حيث خصت هذه العملية سنوات التسيير غير المتقدمة (1994-1995 - 1996-1997).

وقد تمت هذه الإجراءات التدقيقية طبقا للأحكام المعمول بها في هذا المجال، لاسيما تلك التي تضمنتها المادة 190 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

2 - التقييمات المنجزة:

يصل مبلغ التسويات المنجزة في مجال الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة إلى 78.812.009,00 دج والعقوبات المترتبة عليها إلى 19.702,447,00 أي ما مجموعه 98.514.456,00 دج.

3 - المنازعات المتعلقة بوعاء الضريبة:

تعرض المؤسسة المعنية على الضرائب المفروضة عليها، خاصة في مجال الرسم على القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات.

فحسب هذه المؤسسة، يجب عدم إدراج رسم العبور والأتاوى المينائية في الأساس الخاضع للرسم على القيمة المضافة.

إضافة إلى ذلك، فإن الأرصدة المشككة لا يعاد إدراجها في النتائج الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.

3-1- حول إدراج رسم العبور والأتاوى المينائية في الأساس الخاضع للرسم على القيمة المضافة:
لقد سبق لمديرية المنازعات التابعة للمديرية العامة

الغرفة الإدارية للمجلس القضائي بولاية مستغانم منذ 09 سبتمبر 1999 ولم يأت الرد من مصالح الضرائب إلا في 08 أبريل 2000 أي بعد مضي 08 أشهر.

وينبغي الإشارة كذلك إلى أن المؤسسة المرفئية لولاية مستغانم هي الوحيدة على الصعيد الوطني التي تفرض عليها ضريبة بهذا الشكل من التعسف.

أضف إلى ذلك أنه كل ما قامت مؤسسة باستثمار في حقلها وخففت عنها الضرائب، أما الحال فهو ليس كذلك بالنسبة لمديرية الضرائب لولاية مستغانم تجاه المؤسسة المرفئية.

معالي الوزير،

هل تخضع مديرية الضرائب لولاية مستغانم إلى قوانين وتنظيمات غير تلك التي تطبق في باقي ولايات الوطن؟ ما هي الإجراءات التي ترونها مناسبة لرفع هذا التعسف؟ في انتظار تدخلكم تقبلوا، معالي الوزير، عبارات التقدير ووافر الاحترام.

* رد السيد الوزير

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور وكذا المادة 68 من القانون العضوي الذي يتضمن تنظيم وتسيير المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، يشرفني أن أبلغ إلى علم النائب المحترم عناصر الإجابة المتعلقة بالسؤال الكتابي عن الوضعية الجبائية للمؤسسة المرفئية لولاية مستغانم.

لقد أشرت في هذا الشأن إلى أن هذه المؤسسة كانت محل تدقيق حساباتها ترتب عليه فرض غير قانوني للضريبة في مجال الرسم القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات.

وعليه، فقد طرحت مسألة إصدار إشعار للغير الحائز من محصل الضرائب المختص إقليميا، وعدم تطبيق المعدل

على أرباح الشركات بسبب عدم توفر الشروط التي يتطلبها مثل هذا النظام. حيث، أن الأرباح المعنية التي طبقت المؤسسة من أجلها معدلا مخفضا، لم يتم تخصيصها للاستثمارات، خلال سنة الإنجاز، كما تشترط ذلك أحكام المادة 142 من قانون الضرائب المذكور أعلاه.

4 - المنازعات المتعلقة بالتحصيل.

4 - 1 - فيما يتعلق بالإشعار للغير الحائز:

لقد شرع محصل الضرائب المختلفة المختص إقليميا في تحصيل الدين الجبائي المقدر بمبلغ : 98.514.456,00 دج، عن طريق التراضي وبالإجراءات الودية.

وقد قامت المؤسسة خلال سنتي 1998 و1999 بتسديدات عديدة بلغ مجموعها 41.192.469,00 دج، كما طلبت المؤسسة، بتاريخ 19/03/1999 بتأجيل الدفع، وهو ما تم قبوله لمدة ثلاثة (03) أشهر، اعتبارا من تاريخ 03/31 من نفس السنة.

وقد انتهى أجل الثلاثة (03) أشهر الممنوحة، يوم 1999/06/30، في حين لم تتحرر المؤسسة من جزء من التزاماتها تجاه الخزينة، إلا بتاريخ 13/10/1999، من خلال قيامها بتسديد مبلغ 1.340.000,00 دج.

حيث لم تسدد المؤسسة إلى الخزينة بين 30 جوان 1999 تاريخ انقضاء مهلة تأجيل الدفع، و 28/04/2000، تاريخ إصدار الإشعار للغير الحائز، سوى مبلغ 17.000.000,00 دج.

كما أنه، وكنتيجة لإصدار الإشعار للغير الحائز والاعتراض على أموال المؤسسة، المقدرة بمبلغ 2.000.000,00 دج تم تسديد مبلغ 20.814.971,79 دج.

إذ يقدر الدين الجبائي للمؤسسة بمبلغ 30.626.296,00 دج.

للضرائب أن أبدت رأيها في هذه المسألة من خلال المذكرة رقم 467/و م/م ع/ض / م/م ف م ر ق م. المؤرخة في 17 جوان 2000، وهذا بعد تلقيها مراسلة من هذه المؤسسة.

يتشكل الأساس الخاضع للرسم على القيمة المضافة من رقم الأعمال أو من إيرادات الأشغال أو تأدية الخدمات، بما فيها المصاريف والحقوق والرسوم، باستثناء الرسم على القيمة المضافة نفسه، وهذا طبقا للمادة 15 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

لذلك فإن المفتشين المحققين، لم يخطئوا عندما أدرجوا رسم العبور والأتاوى المينائية في الأساس الخاضع للرسم على القيمة المضافة.

3 - 2 - حول إعادة إدراج الأرصدة في حصيلة النتائج الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات:

يتبين من التقرير الذي أعده مدير الضرائب لولاية مستغانم أن الأرصدة التي أعيد إدراجها في حصيلة النتائج قد نقلتها المؤسسة ورحلتها من سنة إلى أخرى.

ينبغي الإشارة، في هذا المجال، إلى أن الرصيد لا يمكن إلحاقه إلا بتكاليف أو بخسارة تعود للسنة المعتبرة. وهو ما ينتج عنه بالتالي أن كل رصيد لم يتم استهلاكه خلال سنة التسيير، يتعين إعادة إدراجه وجوبا في حصيلة النتائج. حيث كان بوسع المؤسسة تشكيل أرصدة جديدة، لو بقي الحدث أو الخطر مستمرا.

لذلك تمت إعادة إدراج الأرصدة في حصيلة النتائج، طبقا لأحكام المادتين 141 و 152 من قانون الضرائب المباشرة.

3 - 3 - عدم تطبيق المعدل المخفض للضريبة على أرباح الشركات، على الأرباح المعاد استثمارها: لم تستفد المؤسسة من تطبيق المعدل المخفض للضريبة

رغم موافقة وزارتك الموقرة على مبدأ فتح مركز جامعي بمدينة غليزان، إلا أننا مازلنا متخوفين من التأخر في فتح هذا المركز الجامعي الذي يساعد طلبة الولاية على مواجهة أعباء الدراسة كما سيخفف الضغط عن جامعتي وهران ومستغانم. للعلم فإننا نعتقد أن الظروف ملائمة لفتح مركز جامعي بغليزان للأسباب الآتية:

- 1 - تزايد عدد الطلبة الحائزين على شهادة البكالوريا، والراغبين في مواصلة الدراسة بغليزان.
- 2 - أن أساتذة جامعيين من وهران ومستغانم، عبروا عن رغبتهم في تأطير المركز بيداغوجيا حين يتم فتحه.
- 3 - أن تنسيق العمل مع وزارة التربية الوطنية سيسمح بحل مشكلة الهياكل الخاصة بالمركز وذلك بوضع بعض هياكلها تحت تصرف وزارتك.

وبعد عرض هذا الانشغال يشرفني معالي الوزير أن أتوجه إليكم بالسؤال الآتي:

- هل ستتمكن وزارتك الموقرة من تلبية رغبة الطلبة ومواطني الولاية في فتح مركز جامعي بغليزان خلال السنة الجامعية الحالية؟
- وإذا كان الأمر يتعلق بهياكل الدراسة والإقامة، فلماذا لم تتم برمجة مشروع لهذا الفرع الجامعي بولاية غليزان الهامة التي لم تستفد أية مؤسسة تابعة للجامعة الجزائرية؟

* رد السيد الوزير

أود، باديء ذي بدء، أن أذكر سيادتكم بأن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سعت خلال السنتين الجامعتين 1998-1999 و 1999-2000 لفتح ملحق جامعي بغليزان تابع لجامعة مستغانم، إلا أن المرفق المقترح من وزارة التربية الوطنية آنذاك والمتمثل في هياكل مدرسة ابتدائية لم يكن ليستجيب لأدنى المقاييس البيداغوجية والعلمية الضرورية للتكفل بتكوين جامعي عال.

كما أن الدراسة التي أجرتها جامعة مستغانم سنة 1999 بناء على طلب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يندرج

يتبين مما سبق أنه لم يتم إصدار الإشعار للغير الحائز إلا بعد منح المؤسسة واستفادتها تأجيلا في الدفع، كما سبق لهذه الأخيرة أن تقدمت في مرات عديدة بطلب الاستفادة من رزنامة دفع، وهذا دون اكتتابها تعهدا كتابيا عن كفاءات تسديد الدين الجبائي، وتقديم ضمانات تؤمن استرجاع مبالغ الضرائب المستحقة، مثلما تنص على ذلك الأحكام الواردة في المواد 390 وما يليها من قانون الضرائب المباشرة.

فضلا عن ذلك، تقدمت المؤسسة بطعن أمام الغرفة الإدارية لمجلس قضاء ولاية مستغانم، التي قامت بتعيين خبير قصد التحقيق في القضية.

ويبقى من المتفق عليه، أن المصالح الجبائية ستقوم بتطبيق القرار الذي تصدره العدالة في شأن هذه القضية، وهذا بعد استنفاد كل طرق الطعن المحتمل.

ينبغي الإشارة مما سبق إلى أن تدقيق المحاسبة تم طبقا للأحكام المعمول بها في هذا المجال، لاسيما تلك الواردة في المواد 190 وما يليها.

أما فيما يخص الإشعار للغير الحائز فقد تم إصداره طبقا للأحكام المتعلقة بالمتابعات المنصوص عليها في المواد 389 وما يليها من نفس القانون.

فالأحكام المذكورة أعلاه، هي نفسها المطبقة على كل المؤسسات الممارسة لأنشطة مشابهة.

تفضلوا، السيد النائب بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

* 4 - من السيد محمد مفلح
إلى معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الموضوع: سؤال يتعلق بفتح المركز الجامعي بغليزان.
معالي الوزير المحترم،

- نظرا إلى توفر قطعة أرضية لتوسيع الهياكل البيداغوجية.
- نظرا إلى استعداد السلطات المحلية للمساهمة في دعم الملحق.
من أجل ذلك كله أتوجه إلى معاليكم بالسؤال الكتابي الآتي:
ماهي التدابير التي ستتخذونها في هذا الشأن؟

تقبلوا معالي الوزير أسى عبارات التقدير.

* رد السيد الوزير

سبق لولاية سوق أهراس أن استفادت من فتح ملحق جامعي تابع لجامعة باجي مختار بعنابة منذ السنة الجامعية 1998-1999 وذلك بعد تحويل مرافق المعهد التكنولوجي للتربية سابقا الذي كان تابعا لوزارة التربية الوطنية.

وتتكفل جامعة عنابة حاليا بمجمل الجوانب ذات الطابع البيداغوجي والعلمي فضلا عن الجوانب المتعلقة بالتسيير البشري والإداري والمالي للملحق، وهذا طبقا للتنظيم الساري المفعول.

كما استفاد الملحق الجامعي بسوق أهراس في سياق تطوره الطبيعي والتدريجي بعملية في إطار ميزانية التجهيز لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2000 لإنجاز مدرج تبلغ طاقته الاستيعابية 300 مقعد بيداغوجي وهذا كاعتماد أولي، ويوجد الآن هذا المدرج في طور الإنجاز.

وعلاوة على ذلك ينبغي الإشارة إلى أن ولاية سوق أهراس خصصت من جهتها، وبطلب من القطاع، قطعة أرض لاحتضان المرافق التي ستبرمج في السنوات الجامعية اللاحقة.

في إطار مسعى القطاع لتزويد ولاية غليزان بمؤسسة جامعية، أفضت إلى نتائج تبرز الصعوبات الكبيرة أمام تحقيق هذا المشروع، لاسيما ما تعلق منها بانعدام المرافق البيداغوجية ومرافق الخدمات الجامعية، حيث لم يعرض قطاع التربية الوطنية والقطاعات الأخرى أية اقتراحات مفيدة وعملية في هذا الشأن. وعليه يتعذر اتخاذ قرار في الموضوع خلال السنة الجامعية الحالية.

وبخصوص إمكانية برمجة مشروع إنجاز مؤسسة جامعية بولاية غليزان، أود أن أضع بين أيديكم المعطيات الآتية:
- لم تتضمن الخريطة الجامعية التي تم إعدادها سنة 1986 مع المصالح المركزية للتخطيط ولاية غليزان باعتبارها مدينة جامعية، وهو ما يفسر عدم برمجة أي استثمار في هذا الشأن خلال السنوات الماضية.

- تسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار برنامجها الهادف إلى تحديث الخريطة الجامعية وتطويرها إلى إعداد المقاييس العلمية والبيداغوجية والبشرية والمادية التي تحكم إنشاء المؤسسات الجامعية وترقيتها، وستدرس حالة ولاية غليزان في هذا الإطار بكل ما تستحقه من عناية واهتمام.

تقبلوا، سيادة النائب فائق الاحترام والتقدير.

* 5 - من السيد محمد الوردى خلفاوي

إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

الموضوع: سؤال كتابي عن ترقية الملحق الجامعي - سوق أهراس.

- بناء على المادة 134 من الدستور.

- طبقا للمادتين 95 و96 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

- نظرا إلى وضعية الملحق الجامعي بولاية سوق أهراس.

- نظرا إلى الإمكانيات المتاحة لتطوره وترقيته.

- نظرا إلى توفر عدد كبير من الأساتذة المستعدين للتدريس باعتبارهم من أبناء الولاية.

لقد كلفت مصالح الإدارة المركزية بالوزارة، بالتنسيق مع رؤساء المؤسسات الجامعية المعنية لتسخير كل الإمكانيات لإعداد هذا المشروع وإحالة على مصالح الحكومة المختصة وهذا خلال السنة الجامعية الحالية.

تقبلوا، سيادة النائب، فائق الاحترام والتقدير.

وبخصوص ترقية الملحق الجامعي بسوق أهراس إلى مصف أعلى، فإن الوزارة شرعت في إعداد دراسة لتحديد المقاييس العلمية والبيداغوجية والبشرية والمادية المطلوبة التي ينبغي أن تحكم ترقية المؤسسات الجامعية في إطار تحديث الخريطة الجامعية.